الأمم المتحدة A/71/PV.42

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٤٢

الاثنين، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون ..... (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إن البند المعروض علينا اليوم بشأن إصلاح مجلس الأمن يقع في جوهر مقاصد ومبادئ المنظمة. فمنذ أن أُنشئت الأمم المتحدة قبل ٧١ عاماً، تغير العالم تغيراً جذرياً بالنمو السكاني والاقتصادي والتطورات التكنولوجية والتقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان، وتزايد الترابط وتنقل الأشخاص، وتغيّر الديناميات العالمية، وتغير المناخ، وتدهور البيئة، وتزايد وتيرة وشدة الكوارث الطبيعية، وطبيعة وتعقيد التحديات الأمنية العالمية التي تتزايد تزايداً كثيراً.

والواقع أن عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تضاعف أربع مرات خلال تلك السنوات. إن تصاعد الإرهاب والتطرف العنيف، وتوسيع نطاق الحرب غير المتناظرة، وخطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، والانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في النزاعات داخل الدول وفيما بينها، كلها أمور تهدد السلم والأمن الدوليين وتشكل تحدياً لقدرة الأمم المتحدة على الاستجابة.

وفيما نجتمع، يواجه العالم أسوأ أزمة إنسانية للاجئين منذ الحرب العالمية الثانية، وتستجيب الأمم المتحدة لأكبر عدد من الأزمات الأمنية والإنسانية المتزامنة في تاريخها. ، وقد أصبحت كفالة الطابع التمثيلي لمجلس الأمن، باعتباره الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية في الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين ، وقدرته على الاستجابة واتسامه بالفعالية والكفاءة أولوية لها ما يبررها لجميع الدول الأعضاء.

إن الإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة ليس ممكناً فحسب، بل إنه قد حدث في الآونة الأخيرة. وقد شهدنا أيضاً زيادة في التنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، لا سيما خلال عملية تعيين الأمين العام الجديد هذه السنة. وإني أشيد بهذه

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

التطورات. ومع ذلك، لا يزال من الواضح أنه لا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به. وسيظل النهوض بإصلاح مجلس الأمن من الأولويات الرئيسية للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، ونتطلع إلى عقد مناقشات نمضي بها قدماً، وفقاً لقرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة.

وقررت الجمعية العامة خلال الدورة السبعين، في جلستها العامة الأخيرة بشأن هذا البند (انظر A/70/PV.113)، أن تواصل على الفور المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في جلسات عامة غير رسمية خلال الدورة الحادية والسبعين. ولتيسير تلك المفاوضات، عينت السفير محمد الخياري ممثل تونس، والسفير يون جينغا ممثل رومانيا، بصفتهما الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية. وإنني على ثقة بأنهما سيوجهان تلك المفاوضات بمهارة كبيرة. وأشكرهما على الاضطلاع بهذا الدور الحاسم باسم الجمعية، وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدم كامل الدعم والتعاون إلى الرئيسين المشاركين للنهوض بصورة شاملة بالعملية، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر بحرارة السفيرة سيلفي لوكاس، ممثلة لكسمبرغ، على عملها رئيسة للمفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة السبعين.

وفيما نبدأ المرحلة المقبلة من هذه العملية التي تقودها الدول الأعضاء، ينبغي لنا جميعاً أن نعترف بأن التقدم الملموس سيتطلب الحوار الحقيقي والمفتوح، وطرح الأفكار الجديدة وتلقيها والعمل معاً لإيجاد الجوانب المتفق عليها. وفي حين أن حساسية وصعوبة تلك المسائل مفهومة جيداً، تحتاج الدول الأعضاء من أجل تحقيق الإصلاح إلى التشارك بمزيد من المرونة في عملية تفضي إلى نتائج موضوعية. وسأظل منخرطاً في العملية طوال الدورة الحادية والسبعين، وسأقدم كل الدعم اللازم إلى الرئيسين المشاركين. وبابي مفتوح دائماً لأي وفد يرغب في مناقشة هذه المسألة.

وإذا أرادت الأمم المتحدة أن تكون مستجيبة وأن تواجه تحديات عصرنا، فإن إصلاح مجلس الأمن أمر أساسي. ويجب أن نضمن أن يجسّد المجلس حقائق القرن الحادي والعشرين وأن يكون قادراً على الوفاء بالمقاصد والمبادئ والوعود الموجودة في ميثاق الأمم المتحدة. إن إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب مسؤولية استثنائية مشتركة بيننا جميعاً. وهي مسؤولية يجب علينا ألا نتنصل منها، ولن نتنصل منها.

السيد سوماه (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وأشكركم وافر الشكر، سيدي الرئيس، على كلماتكم الرصينة والقرار الذي جاء في الوقت المناسب لعقد المناقشة العامة اليوم بشأن البند ١٢٢ من جدول الأعمال، ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن“. ونحيط علماً بملاحظاتكم ونشكركم عليها.

وأودّ أن أهنئ السيد يون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا، والسيد محمد الخياري، الممثل الدائم لتونس، على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. كما نعرب عن تأييدنا واستعدادنا للعمل معهم في البناء على المكاسب التي تحققت حتى الآن في عملية الإصلاح.

في البداية، أود أن أكرر التزام أفريقيا بهذه المسألة الهامة جداً، ونتطلع إلى العمل معكم، سيدي الرئيس، وإشراك الأعضاء في بناء توافق في الآراء يتماشى مع المقرر ٥٥٧/٦٢ ويواتي الموقف الأفريقي الموحد، والوارد بشكل موجز في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت.

خلال الدورة السبعين، عقدنا مناقشات عديدة بشأن جميع المجموعات الخمس القابلة للتفاوض، الأمر الذي أدى للأسف إلى إنتاج ورقة أولية تركز على اثنتين فقط من المسائل

الرئيسية الخمس لإصلاح مجلس الأمن، وهي العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وحجم مجلس الأمن الموسع وأساليب عمله.

وفي هذا المنعطف، أود أن أكرر التأكيد على أن وثيقة لا تتناول سوى اثنتين من المسائل الرئيسية الخمس المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن لا يمكن أن تشكل أساسا حقيقيا لتوجيه أعمال المفاوضات الحكومية الدولية مستقبلا، كما لا يمكنها الحفاظ بالقدر الكافي على الزخم الذي نسعى إليه جميعا لتمكيننا من المضي قدما نحو إجراء مفاوضات تستند إلى نص. ومن خلال تلك التبادلات، يتضح أن الكثير من الدول الأعضاء تعتقد أنه ينبغي إصلاح مجلس الأمن لكي يمثل الواقع السياسي العالمي الراهن، والذي يختلف بشدة عن ذاك الذي كان قائما عند إنشاء الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاما.

ومن الواضح أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء تدعم الإصلاح الشامل، وفقا للمقرر ٥٥٧/٦٢. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر أنه على الرغم من الاختلافات الهائلة بيننا بشأن كيفية توجيه ودفع عملية الإصلاح قدما، تؤيد أفريقيا إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بطريقة يقودها الأعضاء وتعارض أي إصلاح مجزأ. وكما قلنا كثيرا، فإن الموقف الأفريقي الموحد يشدد على أن إصلاح منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يكون شاملا للجميع وأن يتضمن كل العناصر. وعملية الإصلاح ينبغي ألا تصبح حلقة لا نهاية لها، وهو أمر يتعارض بلا شك مع إجراء إصلاح مبكر على شاكلة ذاك المنصوص عليه في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. وفي هذه المرحلة، علينا أن نسعى إلى التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية المضي قدما بمواقف ومقترحات الدول الأعضاء التي تم تعميمها في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية، الأمر الذي يمكن أن يشكل منطلقا جيدا نحو مواءمة المواقف، وفي نهاية المطاف، بدء مفاوضات استنادا إلى نص.

وخلال المناقشة العامة للجمعية العامة في هذا العام، أكد العديد من رؤساء الدول والحكومات ضرورة إصلاح مجلس الأمن لجعله أوسع تمثيلا ومتسما بالكفاءة والشفافية، وبالتالي زيادة تعزيز فعاليته وشرعيته في تنفيذ قراراته. وبالمثل، يتزايد باطراد عدد البلدان التي تشكك في شرعية ومصداقية مجلس الأمن، الذي لا يوجد لها فيه صوت فعال ولا يوجد فيه تمثيل إقليمي منصف. وقد حان الوقت الآن لأن نترجم الأقوال إلى أفعال بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن نموذج للإصلاح، يأخذ القيم الأساسية للأمم المتحدة في الاعتبار.

وفي مناسبتين، ومن خلال رسالتين مؤرختين ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ بعثنا بهما إلى رئيسين سابقين، عرضنا موقفنا بشأن جميع مجموعات المسائل الخمس. وموقف أفريقيا بشأن إصلاح مجلس الأمن معروف تماماً. وعلى وجه التحديد، فإنها المنطقة الوحيدة التي ليست ممثلة في الفئة الدائمة في حين أنها، في الوقت نفسه، ممثلة تمثيلا ناقصا في المجلس في فئة العضوية غير الدائمة. ولا تزال أفريقيا، كقارة، تطالب بالانتصاف من هذا الظلم التاريخي.

وبالنظر إلى المشهد الدولي المتغير، نعتقد أن التشكيل الذي عفا عليه الزمن وعدم وجود تمثيل كاف لمنطقة بأسرها يمثلان عيبا يهدد بالمساس بمشروعية قرارات المجلس. وفي هذا السياق، ندعو إلى توسيع الفئتين الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن، فضلا عن منح الأعضاء الجدد جميع صلاحيات وامتيازات الأعضاء الدائمين، بما في ذلك حق النقض – إذا ظل قائما. وثمة حاجة أساسية طال انتظارها إلى تصحيح سيناريو الظلم الفادح الذي تعاني منه قارة تضم ٥٤ بلدا وتمثل ٧٠ في المائة من أعمال المجلس.

وسعيا إلى تحقيق هذا الهدف، لا نزال ملتزمين ببناء تحالفات مع مختلف مجموعات المصالح والدول الأعضاء على أساس الموقف الأفريقي الموحد، بغية تحقيق إصلاح مجلس

الأمن. ويجب أيضا أن يؤخذ في الاعتبار أنه، في مجال صون السلام الدولي والأمن الجماعي العالمي والمساهمة في عمليات حفظ السلام، فإن أفريقيا، مثل بقية العالم، ما زالت تدفع أفدح ثمن – والذي لا يمكن بأي حال من الأحوال قياسه كميا من الناحية المادية أو النقدية. ومطالبة أفريقيا بمقعدين دائمين على الأقل ومقعدين إضافيين غير دائمين هي مسألة عدالة عامة. إن من حق أفريقيا أن يكون لها رأي متكافئ في عملية صنع القرار بشأن قضايا السلام والأمن الدوليين، ولا سيما تلك التي تهم قارتنا، وهذا هو السبب في أننا نواصل المطالبة بتبوؤ مكاننا الصحيح في مجال صون السلام والأمن.

ومن المعروف أن الدعم للموقف الأفريقي الموحد قد اكتسب زخما وما زال يحظى بدعم كبير في المداولات بشأن المطالبة المشروعة لأفريقيا. ونظرا لأن هذه المطالبة لا جدال فيها، فإن عموم الأعضاء قد اعترفوا بها وسلموا بها بوصفها مطالبة مشروعة. وبمقتضى ذلك، ينبغي تلبية هذا المطلب دون مزيد من التأخير، الأمر الذي يعني إنهاء الظلم المستمر منذ أكثر من ٥٠ عاما، والذي يحرم المنطقة فعليا من كرامتها ومكانتها اللائقة في جهاز رئيسي لصنع القرارات في المنظمة.

وبالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الوفود ومجموعات المصالح التي تواصل دعم الموقف الأفريقي الموحد. وكما دأبنا على التأكيد مرارا، فإن أفريقيا على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الوفود ومجموعات المصالح المهتمة بهدف التوصل إلى حل يمكن أن يحظى بأوسع نطاق ممكن من القبول السياسي. ومن وجهة نظر أفريقيا، كما تمثلها لجنة العشرة المعنية بإصلاح مجلس الأمن، فإن الإرادة السياسية اللازمة للإصلاح دون مزيد من التسويف موجودة ويدفعها تصميم مشترك.

في الختام، نأمل أن تستفيد هذه الدورة، تحت قيادتكم الكاريزمية، سيدي، من التقدم المحرز حتى الآن وأن تؤدي إلى زيادة الزخم من أجل إجراء نقاش أكثر صراحة وتفاعلي بقدر أكبر من شأنه أن يحشد الإرادة السياسية الحالية لدى جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وهو الأمر الذي نثق بأنه سيؤدي إلى إصلاح مجلس الأمن مبكرا، وفقا لرؤية قادة عالمنا والتي جرى التعبير عنها بالإجماع خلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى مواصلة العمل مع جميع الدول الأعضاء ورؤساء الأجهزة الفرعية بحسن نية وثقة متبادلة. وسنظل مستعدين للعمل معا بشأن أي مبادرة أخرى تراعي مستوى الزخم والدعم اللذين اكتسبهما الموقف الأفريقي الموحد حتى الآن. كما نتطلع إلى إجراء مفاوضات حكومية دولية استشرافية وبناءة بقدر أكبر خلال الدورة الحادية والسبعين ونحث جميع الدول الأعضاء على العمل معا من أجل دفع عملية الإصلاح نحو إجراء مفاوضات تستند إلى نص.

السيدة رامبالي (سانت لوسيا) (تكلمت بالإنكليزية): لا يزال يشرفني عظيم الشرف أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة البلدان النامية المقدمة لمشروع القرار L.69، وهي بالفعل مجموعة متنوعة تضم أكثر من ٤٢ بلدا من العالم النامي، من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ، والتي لا تزال توحدها قضية مشتركة، ألا وهي، تحقيق الإصلاح الدائم والشامل لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

السيد الرئيس، نود في البداية أن نهنئكم على الشروع في هذه العملية بجدية، من خلال رسالتكم المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ونرحب بتعيين الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، زميلينا، السفير الممثل الدائم لرومانيا والسفير الممثل الدائم لتونس. وأتمنى لهما كل النجاح خلال فترة ولايتهما في هذه المهمة البالغة الأهمية بالنسبة لنا جميعا، نحن الذين تتألف منهم منظومة الأمم المتحدة. وأود أن أؤكد للرئيسين للمشاركين دعم مجموعتنا وتعاونها الكاملين

خلال الفترة المقبلة. وتود مجموعتنا أن تسجل أيضا تقديرها لإسهام السفيرة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة السابقة للكسمبرغ، بصفتها رئيسة المفاوضات خلال الدورة السبعين.

السيد الرئيس، في رسالتكم المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، شجعتم الدول الأعضاء على مواصلة المضي قدما بهذه العملية عن طريق المفاوضات، بناء على التقدم المحرز خلال الدورتين التاسعة والستين والسبعين والوثيقة الإطارية ومرفقها، المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥. ولذلك، سيكون من المهم، خلال الجولة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية، أن نبدأ العملية بالمفاوضات وأن نبني على النصوص المتفق عليها بتوافق الآراء، وهي خطوة ضرورية للغاية من أجل المضي قدما. إن مجموعة البلدان النامية المقدمة لمشروع القرار L.69 حريصة الآن على المشاركة وتود العمل معكم ومع الرئيسين المشاركين لتوجيه هذه العملية نحو إجراء مفاوضات تستند إلى نصوص من أجل إجراء إصلاح حقيقي لمجلس الأمن، وهو عملية لم تعد مبكرة ولكن ضرورية للغاية.

وتؤمن مجموعتنا إيمانا راسخا بأن توسيع كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن أمر لا بد منه لتجسيد حقائق العالم المعاصر بشكل أفضل، ومن أجل جعل مجلس الأمن خاضعا للمساءلة بقدر أكبر وأكثر تمثيلا وشفافية، وفي المقام الأول، أكثر أهمية. وفي ظل التحديات المعقدة التي تواجه عالمنا اليوم، فإن تلك الحاجة كبيرة وملحة. وخلال الدورة الأخيرة من المفاوضات الحكومية الدولية، اتضح لنا جميعا وجود أوجه تقارب بين مواقف الدول الأعضاء بشأن جميع الركائز الخمس لإصلاح مجلس الأمن. وبما أن ورقة العناصر التي قدمها رئيس المفاوضات الحكومية الدولية قد لخصت أوجه التقارب بشأن اثنتين فقط من ركائز الإصلاح الخمس، فإن المهمة تظل غير مكتملة. ونحث الرئيسين المشاركين على إنجاز المهمة من خلال تلخيص أوجه التقارب بين مواقف الدول الأعضاء فيما يخص جميع الركائز الخمس المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، كما تنعكس في البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء خلال الدورة السبعين. وأود أن أضيف أنه بوسع الرئيسين المشاركين، في سياق قيامهما بتلك المهمة الهامة، التعويل على دعم مجموعتنا من البداية إلى النهاية.

ونرحب كثيرا بمجموعة أصدقاء إصلاح مجلس الأمن المنشأة حديثا، والتي تنتمي مجموعة مشروع القرار L.69 إلى عضويتها. وستعمل مجموعة الأصدقاء معا بهدف تسريع عملية المفاوضات من أجل إجراء إصلاح حقيقي للمجلس على أساس ثلاثة مبادئ: إجراء إصلاحات عاجلة ومبكرة وعقد مفاوضات تستند إلى نصوص وتوسيع فئتي العضوية. ونرحب بالدول الأعضاء الأخرى التي ترغب في الانضمام إلى المجموعة على أساس مبادئها.

وأود أن أؤكد مجددا دعم مجموعتنا لجهودكم، سيدي الرئيس، ونتطلع إلى انخراطكم المستمر في العملية طوال الدورة.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، أود أن أشكركم على عقد المناقشة السنوية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وأن أعرب عن تقديرنا لانخراطكم في عملية الإصلاح بنهج جديد ومتجدد. وتمثلت أول إشارة ملموسة لذلك الانخراط في قراركم بتعيين السفيرين ايون جينغا وخالد الخياري ميسرين للمفاوضات الحكومية الدولية. وإننا نرحب ترحيبا حارا بهما في منصبيهما الجديدين، ونود أن نبدي على الفور تعاوننا ودعمنا الكاملين لهما في القيام بمسؤولياتهما الجديدة المحورية.

ويشهد تعيين ميسرين مشاركين على الحاجة إلى استكشاف نُهج بديلة، كما ظهر خلال الدورة السبعين للجمعية العامة. وعلى وجه الخصوص، فإن البحث عن أوجه تقارب واسع بين الدول الأعضاء، الذي تم الاضطلاع به

خلال الدورة السابقة بقيادة السفيرة سيلفي لوكاس، يجسد المسار التوافقي الذي نعتقد أنه أساسي لتحقيق نتائج ملموسة. وبالتالي، تكرر مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء الحاجة إلى مواصلة السير على هذا المسار والتركيز على أوجه التقارب الحقيقية فيما يخص المجموعات المتبقية من عملية الإصلاح. ويجب أن يتم عملنا بروح توافقية حقيقية، فيما نضع جانبا ما أعاق تحقيق الهدف المشترك لسنوات طويلة جدا.

ويظل بناء مجلس أمن جديد، يستند إلى رؤية ديمقراطية وشاملة للجميع، يشكل أولوية سياسية لمجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء. وتسير تلك الرؤية الشاملة جنبا إلى جنب مع الاقتناع بأن الإصلاح لا يمكن إلا أن يكون توافقيا. ونحن متأكدون من أن إصلاح الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين في الأمم المتحدة يتطلب دعم جميع أعضاء الأمم المتحدة. وفي نهاية المطاف، فإننا قد تمكنّا بالسير على ذلك الطريق ذاته من تغيير طريقة اختيار وتعيين رئيس المنظمة، وأثبتنا بذلك أن الإصلاح التوافقي أمر ممكن.

وأعتقد أننا ندرك جميعا الإحباط الذي تشعر به الدول الأعضاء من جراء عدم إحراز تقدم في عملية إصلاح تدور مناقشات حولها منذ أكثر من ٢٠ عاما. وأكد الاتحاد من أجل توافق الآراء، فضلا عن المراقبين الخارجيين المؤثرين، أن الأدلة تشير بوضوح إلى العقبة الحقيقية الوحيدة أمام الإصلاح، ألا وهي: الدعوة إلى زيادة عدد الأعضاء الدائمين في المجلس – سواء بحق النقض أو من دونه أو بحق نقض معلق. وفي رأينا، فإن هذا هو السبب الوحيد للجمود الذي نشهده في عملية الإصلاح. ونرى أنه ينبغي ألا تخشى أي دولة من الدول الأعضاء من مواجهة الانتخابات، ولا سيما تلك التي تملك جميع وسائل النجاح وتسهم إسهاما كبيرا في عمل المجلس. ولهذا السبب، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الالتزام بصدق بإصلاح المجلس، جنبا إلى جنب مع بلدان الاتحاد من أجل توافق الآراء، على نحو يراعي جميع الآراء.

ولا توجد دولة من الدول الأعضاء في القاعة اليوم لا توافق على فكرة زيادة عدد المقاعد غير الدائمة في المجلس. ولا توجد دولة عضو تعارض هذه الزيادة، والتي ستصب في صالح البلدان المنتمية إلى مناطق العالم التي تعاني من نقص التمثيل. وفي المقابل، يعارض عدد كبير ومتزايد من الدول الأعضاء توسيع استخدام حق النقض، بل إنها تؤيد بالأحرى تقييده.

إننا نرى أن ذلك هو الأساس المشترك الذي يستند إليه الحل الذي سيطلق أخيرا عملية الإصلاح. وإننا مدينون بهذه المحاولة لمن يؤمنون بتجديد المنظمة ويؤمنون بالتالي بمجلس أمن حديث أكثر تمثيلا وديمقراطية، وقابل للمساءلة وشفاف وفعال.

إن مجلس أمن أكثر تمثيلا وديمقراطية، يعني إتاحة فرصة متساوية لجميع الدول الأعضاء للعمل بصفة دورية في المجلس نفسه، فضلا عن تعزيز حق الدول الأعضاء في البت في تشكيل المجلس وتكييفه على أساس منتظم. وتلتزم مجموعة دول الاتحاد من أجل توافق الآراء، تمشيا مع هذا المنظور، بإصلاح يزيد من الطابع الديمقراطي للمجلس، بدلا من أن يقلل منه – إصلاح يركز على مقاعد غير دائمة منتخبة، إيمانا منها بأن هذه هي الصيغة الوحيدة، في القرن الحادي والعشرين، التي يمكن أن تكون لها آثار إيجابية وذات مصداقية بشأن مشروعية وسلطة الأمم المتحدة، الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين.

ولا أعتقد أن هناك حاجة إلى توضيح إمكانية أن يكون لهذا الإصلاح كذلك أثر هائل على التمثيل الإقليمي، من خلال تعزيز تناوب أوسع نطاقا وأكثر إنصافا داخل المجموعات الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه سيوجد نسبة ملائمة من الأعضاء غير الدائمين للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ومن شأن هذا التغيير أن يحسن أساليب عمل المجلس ويزيد من قدرته على صنع القرار ويمثل تحديا ديمقراطيا لاستخدام حق النقض ويحسن محمل العلاقة بين المجلس والجمعية العامة.

وسيتطلب أي قرار في المستقبل القريب بشأن عملية إصلاح مجلس الأمن، مرونة حقيقية واستعدادا لتقديم التنازلات. وقد حاولت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، على مر السنين، التقاط تلك العناصر الجديدة الناشئة من المناقشات الدائرة في المفاوضات الحكومية الدولية التي يمكن أن تسد الفجوة مع غيرها من المجموعات المتفاوضة. ويمثل الدعم المتزايد لما يعرف بالنهج الوسيط، من ذلك المنظور، عاملا جديدا في البحث عن حل توفيقي ويستحق اهتمامنا الكامل.

وتقترح بلدان مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، بالإضافة إلى توسيع المقاعد غير الدائمة، إنشاء فئة جديدة من المقاعد غير الدائمة بفترة ولاية أطول، مع إمكانية إعادة انتخابها مباشرة. ولن تكون تلك المقاعد الجديدة مخصصة لمجموعة مختارة من البلدان؛ وسيكون لجميع الدول الأعضاء، التي ترغب في تقديم مساهمة أكبر في عمل المجلس، الحق في التنافس في الانتخابات لشغل المقاعد الطويلة الأجل على أساس توزيع جغرافي عادل ونظام تناوب منصف. ومن شأن الانتخابات الدورية أن تكفل مساءلة الأعضاء الأطول أجلا.

وتقف مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء على أهبة الاستعداد للتعاون معكم، سيدي الرئيس، ومع الرئيسين المشاركين الجديدين ومع كامل الدول الأعضاء من أجل النهوض بهذه العملية، بقناعة راسخة بأن إصلاح مجلس الأمن أمر ممكن في الأجل القصير. وسنواصل العمل، تمشيا مع المقرر ٥٥٧/٦٢، من أجل إصلاح شامل يمكن أن يحصل على أوسع توافق في الآراء. ويمكن التعويل على مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء في مضاعفتها لجهودها في هذا الاتجاه.

السيد العتيبي (الكويت): أتشرف، السيد الرئيس، بإلقاء بيان باسم المجموعة العربية، إذ يطيب لي في البداية، أن أنقل لكم دعم المجموعة العربية لجهودكم في إدارة أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بتعيين كل من سعادة السفير أيون جنغا، الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة وسعادة السفير محمد خالد الخياري، الممثل الدائم لتونس كرئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن.

تعتبر مسألة إصلاح مجلس الأمن والتمثيل العادل في المجلس إحدى الركائز الأساسية لعملية الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، خصوصا في ظل ما يشهده المجتمع الدولي من تحديات متسارعة تجعلنا أكثر تصميما وإصرارا على تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز وتفعيل دور مجلس الأمن ليصبح أكثر قدرة وفعالية لمواجهة هذه التحديات والتغلب عليها، في إطار مناخ أكثر تمثيلا وشفافية وحيادية ومصداقية. فبعد مرور ثلاثة وعشرون عاما على المناقشات الرامية إلى توسعة عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليب وطرق عمله، تخللتها العديد من المبادرات والمواقف من قبل عدد من البلدان ومجموعات البلدان، بما فيها المجموع العربية، فقد بات من المهم الدفع بعملية إصلاح مجلس الأمن من خلال التوصل إلى حلول توافقية،

في ظل وجود إجماع بين الدول الأعضاء على مبدأ التغيير والإصلاح، بعد أن تغير الواقع الدولي بشكل كبير منذ إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥. ولكن، لا يعني ذلك التسرع في وضع سقف زمني قد يعرقل التوصل إلى حل شامل لعملية الإصلاح. وفي هذا الصدد، تجدد المجموعة العربية تأكيدها على أن المفاوضات الحكومية في إطار الجمعية العامة، هي المحفل الوحيد للتوصل إلى اتفاق حول توسيع وإصلاح مجلس الأمن وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، الذي وضع أسس المفاوضات وأكد ملكية الدول الأعضاء لها. كما تؤكد المجموعة العربية أن إعداد أساس لاستئناف المفاوضات الحكومية خلال الدورة ٧١ للجمعية العامة، يجب أن يشمل جميع المواقف والمقترحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء خلال عملية المفاوضات. ولا شك أن هذا

الأساس هو ما سيسترشد به الرئيسان المشاركان للمفاوضات الحكومية في جهودهما لاستئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى توافق في الآراء حول كيفية المضي قدما بهذا الموضوع.

تؤكد المجموعة العربية على موقفها الداعي للحفاظ على تماسك العضوية العامة وعدم الانتقاص من مصداقية المفاوضات الحكومية عبر فرض أي خطوات لا تحظى بتوافق آراء الدول الأعضاء. فأمامنا عدة تحديات خاصة بمسألة إصلاح مجلس الأمن تتمثل، على سبيل المثال لا الحصر، في حق النقض الذي ساهم التعسف في استخدامه من قبل بعض الدول الخمس دائمة العضوية، في حالات عديدة، في النيل من مصداقية عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن؛ كما أدى، في بعض الحالات، إلى عجز مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين. وقد عكس استخدام حق النقض من الدول دائمة العضوية على مدار السنوات الماضية، حرص هذه الدول على الدفاع به عن مصالحها الوطنية أو مصالح حلفائها. ورغم محدودية استخدام حق النقض على مدار العشرين عاما الماضية بالمقارنة بالحقب السابقة، فإنه لا يزال يشكل وسيلة فعالة لتحصين بعض الحكومات من المحاسبة. فقد تم استخدام حق النقض ١٥ مرة من إجمالي ٢٧ خلال العشرين عاما الماضية بهدف حماية الممارسات غير المشروعة التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، على سبيل المثال.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد بات من الضروري تحسين وتطوير أساليب وإجراءات عمل مجلس الأمن لإضفاء مزيد من الفعالية والشفافية على عمله. ومن ثم، يجب النظر في الاتفاق على نظام داخلي دائم لمجلس الأمن بدلا من النظام الداخلي المؤقت المعمول به منذ عقود.

كما يجب النظر في زيادة عدد الجلسات العامة لمجلس الأمن المفتوحة لجميع الأعضاء، بالإضافة إلى إيجاد دور للدول المعنية في المسائل التي يناقشها المجلس في عملية صنع القرارات، على أن توفر هذه الجلسات فرصاً حقيقية لمساهمة الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن في النقاش الدائر بالمجلس، والتقليل من عقد الجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية إلى الحد الأدنى، الذي يجعل عقدها هو الاستثناء وليس القاعدة وفقاً للائحة الإجراءات، فضلاً عن إتاحة القرارات والبيانات التي ينظر فيها مجلس الأمن، والتشاور مع الدول المعنية، ومشاركتها في المناقشات حول المسائل التي تخصها بمجلس الأمن، وفقاً للمادة ٣١ من ميثاق الأمم المتحدة

كما تدعو المجموعة العربية الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن واللجان المنبثقة عنه إلى توفير معلومات وافية عن أنشطتها إلى أعضاء الأمم المتحدة. وتؤكد ضرورة أن يلتزم مجلس الأمن إلتزاماً دقيقاً بحدود ولايته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

إن موقف الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بشأن عملية إصلاح مجلس الأمن معروف للجميع، وهو المطالبة بتمثيل عربي دائم بكامل الصلاحيات في فئة العضوية الدائمة، في حال أي توسيع مستقبلي للمجلس، والمطالبة كذلك بتمثيل عربي متناسب في فئة المقاعد غير الدائمة.

وختاماً، تؤكد المجموعة العربية عزمها مواصلة المشاركة بفعالية وإيجابية خلال الدورة القادمة للمفاوضات الحكومية لصياغة تفاهم مشترك يوفر الأرضية اللازمة للتوصل إلى حل توافقي يؤدي إلى إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الأربعة (G-4): البرازيل والهند واليابان وألمانيا.

في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تواصلكم شخصيا مع المجموعات والدول الأعضاء أثناء التحضير للمفاوضات الحكومية الدولية في الدورة الحادية والسبعين

للجمعية العامة. واسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة زميلينا، يون جينغا وخالد الخياري، اللذين عينتموهما لرئاسة المفاوضات الحكومية الدولية. وأتمنى لهما كل النجاح في هذه المهمة الحاسمة وأتعهد بتقديم دعمنا لعملهما وعملكم.

واسمحوا لي أن أتشاطر ثلاث أفكار مع جميع المجتمعين هنا اليوم.

أولا، إن الإصلاح أمر ملح. فمنذ عام ٢٠٠٥، ورؤساء الدول والحكومات لدينا يشددون على ضرورة التعجيل بإصلاح مجلس الأمن، لكن لم يحرز أي تقدم حقيقي يذكر منذ ذلك الحين. وهنا في نيويورك، فإننا نلاحظ على نحو مؤلم أوجه قصور مجلس الأمن في تشكيلته المتخلفة، التي تجسد عام ١٩٤٥، وفي أساليب عمله غير الملائمة. ويجب تكييف مجلس الأمن ليفي بالغرض المنشود، وليكون بمقدوره مواجهة التحديات العالمية للسلم والأمن في القرن الحادي والعشرين. وللأسف، وبشكل مؤلم، ما زالت تلك التحديات ماثلة أمامنا بقساوتها الوحشية كل يوم. والتكييف للوفاء بالغرض المنشود يعني أن جميع المناطق، بما في ذلك بلدان العالم النامي، يجب أن تكون ممثلة تمثيلا كافيا بغية كفالة الشرعية والفعالية. وبالتالي، ليس لدي أي شك في أننا جميعا هنا نتفق على أهمية مهمة الإصلاح التي كُلفنا بها، وأن التفاوض الفعلي وعملية اتخاذ القرار ينبغي القيام بهما الآن.

ثانيا، هناك أسس كافية لإجراء مفاوضات حقيقية. ويقوم البعض بإدامة الأوهام القائلة بأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتعارض فيما بينها بمواقف لا يمكن التوفيق بينها بشأن الإصلاح. وهذا غير صحيح. فآخر دورة للمفاوضات الحكومية الدولية ضخمت ما كان واضحا بالفعل طيلة سنوات. وهناك تقارب حقيقي بين مواقف الدول الأعضاء وأوجه التقارب في جميع الركائز الخمس لإصلاح مجلس الأمن. وورقة العناصر التي صدرت في نهاية الدورة السبعين لخصت أوجه التقارب في اثنين فقط من أصل ركائز الإصلاح الخمس. ومع ذلك، كانت هناك أوجه تقارب حتى في أكثر المجالات إثارة للجدل. وإذ أشير إلى مثال واحد تحديدا، فإن أغلبية كبيرة ومتزايد من الدول الأعضاء تؤيد توسيع المجلس في فئتي المقاعد. وفي وقت سابق، أُكدت تلك الحقيقة في وثائق قدمها رؤساء المفاوضات الحكومية الدولية في ٢٠٠٩ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤. وينبغي أن يكون ذلك، إلى جانب جميع أوجه التقارب، دليل عملية التفاوض الحالية لدينا.

ثالثا، هناك أساس شرعي للمفاوضات. فخلال الدورة التاسعة والستين، دعيت الدول الأعضاء إلى تسجيل مواقفها خطيا بشأن جميع الركائز الخمس لإصلاح مجلس الأمن. وأدى ذلك إلى تجميع إحدى أكثر الوثائق شرعية وديمقراطيا بشأن إصلاح مجلس الأمن واعتمادها بتوافق الآراء – وهي الوثيقة الإطارية ومرفقها، كما عممها رئيس الجمعية العامة حينئذ في رسالته المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥. وذلك هو أساس المفاوضات الأكثر شمولا وشرعية الذي توصلنا إليه حتى الآن. وبالمناسبة، لمن لم يساهموا في الوثيقة حتى الآن، فإن الدعوة حسب علمي ما زالت مفتوحة لكي يقوموا بإدراج مواقفهم أيضا.

وهذه الحقائق تؤدي إلى استنتاج عميق: إن المفاوضات الحقيقية القائمة على أساس النص يجب أن تبدأ الآن، في المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة الحادية والسبعين. ولذلك، نطلب أن يستخدم الرئيسان المشاركان نص وثيقة الإطار الحالي ومرفقها كأساس للمفاوضات في المفاوضات الحكومية الدولية. وينبغي أن يكون الهدف هو تلخيص ذلك النص بصورة تدريجية وإيجاد وثيقة قابلة للتطبيق خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

وفي ذلك الصدد، نرحب كثيرا بفريق الأصدقاء الذي أنشيء مؤخرا بشأن إصلاح مجلس الأمن. فالممثلون على المستوى الوزاري أو على مستوى كبار المسؤولين من الدول

الأعضاء التي تنتمي إلى المجموعات الموجهة نحو الإصلاح – بما في ذلك لجنة العشرة، والجماعة الكاريبية، ومجموعة البلدان الأربعة، ومجموعة L.69– وممثلو بلدان أوروبا الشرقية وبلدان الشمال الأوروبي، فضلا عن فرنسا والمملكة المتحدة، اجتمعوا كافة، في نيويورك في ٢١ أيلول/سبتمبر، على هامش الجمعية العامة لمناقشة مسألة إصلاح مجلس الأمن. وأكدوا أنه بعد مرور ١١ عاما على مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، عندما دعا جميع رؤساء الدول والحكومات بالإجماع إلى الإسراع بإصلاح مجلس الأمن، فقد حان الوقت للمضي قدما أخيرا. واتفقوا على العمل معا بهدف تسريع عملية التفاوض لإجراء إصلاح هادف للمجلس. وتقوم مجموعة الأصدقاء على ثلاثة مبادئ: الإصلاح المبكر، والمفاوضات المستندة إلى النص، وتوسيع فئتي المقاعد. وترحب بالدول الأعضاء الأخرى الراغبة في الانضمام إلى المجموعة استنادا إلى تلك الأهداف.

وفي الختام، وفي ضوء تلك المبادئ، فإن أقل ما نسعى إليه هو إجراء مفاوضات هادفة على أساس النص في المفاوضات الحكومية الدولية. ونحن ندعوكم، سيدي الرئيس، إلى أن تحثوا قيادتكم على تجسيد هذا المستوى من الطموح فيما بين الغالبية العظمى من الدول الأعضاء. وأخيرا وليس آخرا، فإننا نعول على الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية للسعي إلى تحقيق أهداف طموحة، وترجمة طلباتنا القائمة منذ وقت طويل إلى إجراءات، وبدء المفاوضات الآن.

السيد سوير (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي – أيسلندا والدانمرك والنرويج والسويد وبلدي، فنلندا.وترحب بلدان الشمال الأوروبي بتعيين السفير أيون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا، والسفير محمد خالد الخياري، الممثل الدائم لتونس، بصفتهما رئيسين لهذه الجولة من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.ونود أن نعرب مجددا عن دعمنا لعملهما.

وينبغي أن يكون هدفنا المشترك جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وشفافية وفعالية وخضوعا للمساءلة مما هو عليه الحال الآن.وينبغي أن يجسد توسيع مجلس الأمن عالم اليوم بصورة أفضل، وخاصة فيما يتعلق بأفريقيا.وإذ نناقش حجم وتكوين المجلس، فإنه يتعين علينا أيضا أن نواصل مناقشة الكيفية التي يمكن بها تحسين أساليب عمل المجلس باستمرار لضمان كفاءته وشفافيته ومساءلته.

وقد بيّنت آخر جولتين من المفاوضات تحت القيادة القديرة للسفيرين راتراي ولوكاس المشاركة الكبيرة والتقارب المتزايد بشأن المسائل الرئيسية.وشعرنا بالارتياح للأجواء الإيجابية التي سادت الجولة الأخيرة من المفاوضات.وبتالي، فإننا متفائلون بإمكانية المضي قدما صوب إصلاح حقيقي للمجلس بناء على التقدم الذي أحرز خلال السنتين الماضيتين.وسيتطلب ذلك إبداء الإرادة المستمرة من جانب الدول الأعضاء للمشاركة في العملية، على أن تكون منفتحة على الأفكار الجديدة، وأن تكون على استعداد للاستماع إلى آراء الآخرين.وعندئذ فقط يمكننا إيجاد الأرضية المشتركة الضرورية للمضي قدما.ونحن على ثقة بأنه سيكون لفريق الأصدقاء المعني بإصلاح مجلس الأمن – الذي أنشئ مؤخرا، والذي ذكره أيضا ممثلا سانت لوسيا وألمانيا قبل بضع دقائق – أثر إيجابي على تلك الجهود.

السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة، ويشرفني أن أتكلم باسم بلجيكا وهولندا ولكسمبرغ.

إن إصلاح مجلس الأمن أمر هام بالنسبة لمصداقية الأمم المتحدة وسلاسة أدائها.ومن الضروري إصلاح المجلس إن أردنا له أن يصبح أكثر تمثيلا وفعالية وشفافية، وذلك هدف عزيز علينا ويتشاطره الجميع.ولن أكرر مواقف بلداننا الثلاثة بشأن تفاصيل الإصلاح، لأنها معروفة جيدا وقد وردت في رسالة الرئيس كوتيسا المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥ وفي

ورقة عناصر التقارب التي عمّمها السيد ليكيتوفت، رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين في ١٢ تموز/يوليه.

وسأقتصر على التشديد على أهمية زيادة الصفة التمثيلية للمجلس بتمكين البلدان الأفريقية من تبوؤ مكانها في المجلس، علاوة على ضمان المشاركة الفعالة للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم في عمل مجلس الأمن الموسع.وبالنظر إلى تزايد إشراك المنظمات الإقليمية في أعمال مجلس الأمن، فإننا نرى أيضا أنه ينبغي أن نولي مزيدا من الاهتمام إلى هذا الجانب في اعتباراتنا المتعلقة بإصلاح المجلس.

لقد أُحرز بعض التقدم خلال السنوات الأخيرة، وعلينا أن نواصل تحقيق ذلك الزخم.وأود أن أكرر شكرنا الخاص إلى السفيرة سيلفي لوكاس، على الطريقة المحايدة الفعالة والشفافة التي ترأست بها المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة السبعين للجمعية العامة. ويحدونا الأمل في أن تكون العناصر الجوهرية للتقارب التي تم تحديدها في تلك الدورة مجدية في المفاوضات المقبلة، وأن تكون مصدر إلهام للمزيد من تضييق الهوة في مواقفنا بغية إصلاح مجلس الأمن بصورة شاملة.

وأتقدم بالتهنئة أيضا إلى الممثلين الدائمين لتونس ورومانيا، السفيرين خالد الخياري وأيون جينغا، على تعيينهما لرئاسة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.ويجب علينا جميعا أن نسهم إذا أردنا إحراز تقدم في هذه العملية. ونحن مقتنعون بإمكانية إصلاح مجلس الأمن إذا ما شاركت جميع الدول الأعضاء وتفاوضت بحسن نية.ومن جانبنا، ستواصل بلداننا الثلاثة المشاركة بنشاط في هذه المفاوضات. ونؤكد دعمنا القوي لكم، سيدي الرئيس، والرئيس المشاركين للمفاوضات.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، أود أن أشاطر الآخرين الترحيب بتعيينكما الرئيسين المشاركين للدورة، السفير جينغا والسفير الخياري.وأعرب عن خالص تقدير أستراليا للسفيرة لوكاس، ممثلة لكسمبرغ، على قيادتها بصفتها رئيسة للمفاوضات الحكومية الدولية خلال السنة الماضية، وللسفير راتراي، سلفها في السنة السابقة.

وعلى الرغم من أن الدورتين الماضيتين لم تحققا ما كنا نأمل فيه من حيث نطاق ووتيرة إصلاح مجلس الأمن الذي طال انتظاره، إلا أنهما اتخذتا خطوات هامة في ذلك الطريق. وعلى وجه الخصوص، توفر الورقة بشأن عناصر التقارب التي تم إعدادها خلال السنة الماضية نقطة انطلاق سليمة للدورة الحالية.

وموقف أستراليا بشأن إصلاح مجلس الأمن معروف تماماً.ونرى أنه يجب على المجلس أن يجسد الحقائق الجغرافية السياسية المعاصرة بشكل أفضل، وهذا يعني مزيدا من تمثيل قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.غير أننا كنا واضحين أيضا فيما يتعلق بأنه لا ينبغي أن يحدَّ التوسيع من قدرة المجلس على العمل بسرعة وحزم.وعليه، ويجب أن يتم التوسيع في الحد اللازم ويجب أن يقترن بإدخال التحسينات في أساليب عمل المجلس.

وفيما يتعلق بأساليب العمل، فقد دأبنا على الدعوة إلى زيادة الشفافية في عمل المجلس وتحسين التنسيق بين المجلس والجمعية العامة، فضلا عن توفير المزيد من التقارير التحليلية وتحسين التشاور مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. ويسرُّنا أن عناصر التقارب قد حددت طائفة من التدابير التي تعالج تلك المسائل.ومن خلال تلك التدابير، أتيحت للدول الأعضاء الفرصة لاتخاذ خطوات عملية من شأنها أن تؤدي فورا إلى تحسين أساليب عمل المجلس.ونحث الدول الأعضاء على المضي قدما في تنفيذها دون تأخير.ومن شأن ذلك أن يبني الثقة بأن هذه العملية ستحقق الإصلاح الذي تشتد الحاجة إليه، وفي المقابل سيعيننا ذلك الزخم كثيرا في معالجة المسائل الأكثر صعوبة المدرجة في جدول أعمالنا، مثل مسألة حق النقض.

وتجري مناقشتنا هنا في وقت ينقسم فيه مجلس الأمن على نفسه أكثر من أي وقت مضى. ويجب أن تبث فينا الكارثة المتنامية في سورية وتكلفتها البشرية غير المقبولة وعدم قدرة المجلس على التصرّف عزما جديدا. ونحث جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، على الالتزام بمدونة قواعد السلوك التي وضعها فريق المساءلة والاتساق الشفافية وبالإعلان الفرنسي – المكسيكي التكميلي، اللذين يدعوان إلى ضبط النفس في استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية.

إن التحدي الذي نواجهه ليس مجرد إجراء تغييرات طفيفة في القواعد. وفي نهاية المطاف، فإن عملنا هنا يتمثل في تهيئة الظروف للتغيير. وهو يتعلق بضمان أن يفي مجلس الأمن بمسؤوليته ويتصرّف عند الحاجة. وسيحدد نجاحنا أو فشلنا في هذا المسعى كيفية استجابة المجلس للأزمات المقبلة.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكركم، سيدي، على عقد جلسة اليوم. إن إصلاح مجلس الأمن هو إحدى المسائل الأكثر تعقيداً على جدول أعمال الأمم المتحدة، التي ينص ميثاقها على أن المجلس هو الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين.

ونهنئ الممثلين الدائمين لرومانيا وتونس على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية. ونحن على ثقة بأن عملهما سيكون على أساس مبدأي الموضوعية والحياد وأنهما سينظران في النطاق الكامل لمواقف الدول الأعضاء. ومبدأ ”عدم الإضرار“ له أهميته هنا.

وتمثّل جلسة اليوم بداية المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. وقد نوقشت هذه المسألة لسنوات عديدة حتى الآن وأبرزت المناقشة وجود صعوبات. وتمكنت الدول الأعضاء من تحقيق بعض التقدم، ولكن لا يلوح في الأفق بعد حل شامل، يمكن أن يحظى بأوسع دعم ممكن. وما زالت ثمة اختلافات كبيرة في مواقف الجهات الفاعلة الرئيسية بشأن عملية الإصلاح، بل أن هذه المواقف متعارضة تماماً أحيانا. وما دام الأمر كذلك، لا نرى بديلا سوى مواصلة العمل الدؤوب التدريجي في الدورة الحالية لجسر الهوة بين مواقفنا التفاوضية.

إن موقفنا معروف جيدا. وتشدد روسيا، بصفتها عضواً دائما في مجلس الأمن، على الحاجة إلى جعل ذلك الجهاز أكثر تمثيلاً من خلال ضمّ بلدان نامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. بيد أن الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية ينبغي ألا تؤثر على قدرة مجلس الأمن على الاستجابة بفعالية وسرعة للتحديات الناشئة. وبناء على ذلك، نؤيّد الحفاظ على اتفاق تشكيل مجلس الأمن. وينبغي ألا يتجاوز حجمه الأمثل ٢٠ عضواً أو أكثر بقليل. وأي اقتراحات للحد من امتيازات الأعضاء الدائمين الحاليين، بما في ذلك حق النقض، غير مقبولة لدينا. وينبغي التذكير بأن نظام حق النقض هو أحد العوامل الهامة التي تشجع أعضاء المجلس على التماس حلول متوازنة. وسيكون من الخطأ تاريخياً وسياسياً التعدي على هذا الحق، ولا ينبغي بالتالي مراجعة امتيازات الأعضاء الدائمين الحاليين.

ونؤيد تماماً الرأي المُعرب عنه عدة مرات من على هذا المنبر بأن عملية إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يكون زمامها في يد جميع الدول الأعضاء دون استثناء، وأن الصيغة النهائية لها ينبغي أن تحظى بأوسع تأييد ممكن من الدول الأعضاء. وإذا تعذر توافق الآراء بشأن المسألة، سيكون من الضروري سياسياً الحصول على دعم عدد من الدول أكبر من الحد الأدنى المطلوب قانوناً والمتمثل في أغلبية الثلثين في الجمعية العامة.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن إصلاح مجلس الأمن لا يمكن معالجته من خلال نهج حسابي محض وذلك بوضع نماذج مختلفة للتصويت من أجل الحصول على الحد الأدنى من العدد المطلوب من الأصوات. فالنتيجة التي سيتم التوصل إليها على

هذا النحو لن تزيد من سلطة وفعالية مجلس الأمن إلا النذر اليسير، ناهيكم عن تعزيز وحدة الأمم المتحدة. إنها ستحقق العكس تماما في حقيقة الأمر.

ونحن على استعداد للنظر في أي خيار معقول لتوسيع مجلس الأمن، بما في ذلك ما يسمى النهج الوسيط – والذي يتمثل أساساً في إيجاد حل توفيقي – بشرط أن يستند مرة أخرى إلى أوسع توافق ممكن في الآراء داخل الأمم المتحدة. ونتوقع أن تكون جهود رئيس الجمعية العامة والرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية موجهة نحو توفير أقصى قدر ممكن من الدعم والتيسير للعملية التفاوضية، على أن يكون مفهوماً أن زمام العملية سيبقى في يد الدول الأعضاء. وينبغي تنفيذ هذا العمل الدقيق بأسلوب هادئ وشفاف وشامل للجميع دون جداول زمنية اعتباطية أو مصطَنعة. ويجب علينا جميعاً أن نفهم بوضوح أن هذه مهمة لا مجال فيها لتحديد مواعيد نهائية مصطنعة أو لمحاولات ترمي إلى معالجة هذه المشكلة المعقدة بجرّة قلم.

ودعونا لا ننسى أهم مسألة: لا يمكن تحقيق تقدم في إصلاح مجلس الأمن على أساس أي نصوص أو وثائق تفاوضية أو مقترحات أخرى ما لم تحظ بموافقة جميع الدول الأعضاء. وقد أظهرت الدورات السابقة للجمعية العامة عدم جدوى وخطورة المحاولات الرامية إلى فرض حل لمسألة الإصلاح هذه، لا يستند إلى توافق الآراء. ومن غير المقبول أيضاً ممارسة ضغوط أحادية الجانب على الرئيسين المشاركين. والتقدم المحرز في إصلاح مجلس الأمن سيتوقف فحسب على التزام الدول الأعضاء واستعدادها للتوصل إلى حل توافقي معقول. ونحث جميع الدول الأعضاء على اتباع هذا النهج الأساسي.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أوجه شكري للسفيرين جينغا والخياري على اضطلاعهما بقيادة المفاوضات الحكومية الدولية.

إن المملكة المتحدة تدعم منذ أمد طويل وبقوة الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن. وعندما استضافت لندن الجلسة الأولى لمجلس الأمن في عام ١٩٤٦، كان عدد الأعضاء ١١. وقد زاد العدد إلى ١٥ عضوا في عام ١٩٦٥. وفي السنوات التي تخللت ذلك، نمت الأمم المتحدة وتغير العالم تغيراً جذرياً، ولكن مجلس الأمن لم يواكب ذلك التغيير. ومن الصائب والعادل أن يكون الجهاز الرئيسي في العالم لصون السلم والأمن الدوليين ممثلاً للعالم الذي يسعى إلى حمايته.

ولذلك، فإن المملكة المتحدة ترحب بجميع الجهود الرامية إلى المضي قدماً بهذه المناقشة، بما في ذلك إنشاء مجموعة الأصدقاء. وعندما ننظر في إصلاح مجلس الأمن، يجب علينا بالطبع أن نضع في اعتبارنا الحاجة إلى ضمان فعاليته والتأكد من عدم المساس بهذه الفعالية أبداً. وتهدد زيادة حجم المجلس بصورة أكبر مما ينبغي بأن تصبح عملية صنع القرار معقدة وبطيئة، مما يقوض قدرته على الاستجابة بشكل مناسب وسريع لقضايا السلم والأمن الدوليين. وفي ظل كثرة التحديات التي تواجهنا، فهذه مخاطرة لا يمكننا خوضها.

ومن نفس المنطلق، لا يمكن أن نسمح لمسألة حق النقض بأن تبطئ تقدمنا بشأن توسيع المجلس.

إن المملكة المتحدة لم تستخدم حق النقض ضد أي قرار منذ أكثر من ٢٥ عاما، ونود ألا نستخدمه إلا في ظروف استثنائية للغاية. إننا من الموقعين الفخورين على مدونة سلوك فريق المساءلة والاتساق والشفافية، ونحن ملتزمون بعدم التصويت أبدا معارضين لمشروع قرار ذي مصداقية بشأن منع أو إنهاء الفظائع الجماعية، لكن شهدنا للأسف، آخرين يمارسون حق النقض من أجل مصالح ذاتية ضيقة على حساب سمعة المجلس الأمن، بل ومسؤوليته تجاه أولئك الذي هم في حاجة ماسة لمساعدتنا.

ولهذه الأسباب، نعتقد أن إجراء توسيع محدود في الفئتين الدائمة وغير الدائمة، والزيادة المتوازنة بين التمثيل والفعالية، هو النهج الذي يتعين علينا جميعا اتباعه. والأعضاء على علم بدعمنا لتخصيص مقاعد دائمة للبرازيل، وألمانيا، والهند واليابان بالإضافة إلى تمثيل دائم لأفريقيا. إن رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا مي موجودة اليوم في الهند لمناقشة تلك المسألة مع رئيس الوزراء مودي. ودعمنا ثابت، وأتطلع إلى العمل من خلال جميع السبل المتاحة للوصول إلى مجلس أكثر تمثيلا وأكثر فعالية نسعى إلى تحقيقيه.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بتعيين السفير جنغا، الممثل الدائم لرومانيا، والسفير محمد الخياري، الممثل الدائم لتونس، رئيسين مشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية المعنية بإصلاح مجلس الأمن. وستدعم الصين عملهما بنشاط.

وخلال عملية المفاوضات التي قادتها الدول الأعضاء في الدورة السبعين للجمعية العامة، فإنها قد تبادلت الآراء بشكل متعمق وصريح، بشأن الركائز الخمس لإصلاح مجلس الأمن في جو إيجابي عموما، وحققت نتائج إيجابية. وترحب الصين بهذا التطور.

إن إصلاح مجلس الأمن عمل منهجي ينطوي على المصالح المباشرة للدول الأعضاء، وتطور الأمم المتحدة في الأجل الطويل. وما فتئت الصين تؤيد باستمرار الإصلاح الضروري والملائم لمجلس الأمن، ودعت إلى إعطاء الأولوية لزيادة تمثيل البلدان النامية في مجلس الأمن، ولا سيما البلدان الأفريقية، بغية تمكين المزيد منها، ولا سيما البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكل أغلبية أعضاء الأمم المتحدة، من المشاركة في العمل وصنع القرار في المجلس، والاضطلاع بدور أكبر في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

إن المفاوضات الحكومية الدولية توفر منبرا هاما للدول الأعضاء من أجل الانخراط في تبادل مستفيض للآراء، لتعميق فهم المسائل وتجاوز خلافاتها. وينبغي أن تتماشى هذه المفاوضات مع المقرر ٥٥٧/٦٢ وتوافق آراء الدول الأعضاء. وينبغي أن تكون بقيادة الدول الأعضاء، وأن تستند إلى المقترحات والتوصيات التي تقدمها الدول الأعضاء. إن الصين تدعم عمل الرئيسين المشاركين، الذي، وفقا للمقرر ٥٥٧/٦٢ واستنادا إلى مبدأي الموضوعية والتراهة، يهدف إلى تيسير الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للتسوية التدريجية لخلافاتها بشأن إصلاح مجلس الأمن والتقريب بصورة مطردة فيما بين مواقفها.

وتأمل الصين أن تواصل الدول الأعضاء العمل بشكل بناء في المفاوضات الحكومية الدولية، وأن تتوصل على أساس مشاورات ديمقراطية واسعة النطاق، إلى أوسع توافق ممكن في الآراء بشأن مجموعات المسائل الخمس. ولا ينبغي تحديد مواعيد نهائية مصطنعة بشأن الإصلاح، ولا ينبغي أن تفرض أي مقترحات غير ناضجة. إن الصين على أهبة الاستعداد للانضمام إلى الدول الأعضاء الأخرى لبذل جهد مشترك للمضي قدما بإصلاح مجلس الأمن، في الاتجاه الذي يصب في المصلحة المشتركة لجميع الدول الأعضاء والمصالح الطويلة الأجل للأمم المتحدة.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تتطلع الولايات المتحدة إلى الشروع في جولة أخرى من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأود أن أرحب بالرئيسين المشاركين الجديدين السفيرين جنغا والخياري. وسنعتمد على كليهما من أجل التوجيه خلال الأشهر المقبلة ونحن نعمل على النهوض بعملية الإصلاح. إن قرار وضع قيادة المفاوضات الحكومية الدولية في إطار ترتيب الرئيس المشارك، يعكس الممارسة المستخدمة في العديد من لجان الجمعية العامة والأفرقة العاملة، ونتطلع إلى

رؤية كيف يمكن لتلك الدينامية تشجيع توافق الآراء الواسع النطاق اللازم للإصلاح.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا العميق للسفيرة سيلفي لوكاس على قيادتها كرئيسة للمفاوضات الحكومية الدولية العام الماضي. وتعتبر جهودها الرامية إلى تشجيع الأعضاء على العمل من أجل التوصل إلى أوجه تقارب، دليلا على قدرة المفاوضات الحكومية الدولية على العمل بصفة مشتركة من أجل تحقيق التقدم. وبالإضافة إلى رئيس جديد للجمعية العامة، والرئيسين المشاركين الجديدين، ستجري المفاوضات الحكومية الدولية هذه السنة بطبيعة الحال تحت إشراف الأمين العام الجديد. وقد كانت الولايات المتحدة واضحة بشأن أملنا في أن يمثل إصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقا أولوية رئيسية خلال السنوات القليلة القادمة. ونحن نفهم رغبة العديد من الأعضاء في أن يشكل إصلاح مجلس الأمن جزءا من ذلك.

إننا نعلم أن العديد من الدول الأعضاء تعتقد أن المفاوضات الحكومية الدولية قد ناقشت المسألة لفترة طويلة جدا، مع اتخاذها إجراءات قليلة للغاية، والآن لا يمكننا تحقيق تقدم كبير، سوى من خلال مفاوضات تستند إلى نص. ونقر أيضا بوجود اختلافات في الرأي بشأن الكيفية التي ينبغي لنا من خلالها إجراء مفاوضات، وبشأن النص الذي يتعين أن تستند إليه. ولا تزال الولايات المتحدة منفتحة على جميع أنواع المفاوضات ضمن إطار المفاوضات الحكومية الدولية، ما دامت تساعدنا على التوصل إلى توافق الآراء الواسع النطاق اللازم للتوصل إلى اتفاق بشأن إصلاح المجلس.

وإذ نفكر في المفاوضات الحكومية الدولية للعام الماضي، عندما كانت جهودنا المشتركة الهادفة إلى التوصل إلى أوجه تقارب جدية وتستحق الثناء بالتأكيد، كانت أيضا واضحة حاجتنا للمضي قدما بحذر من أجل الاتفاق على نهج مشترك. ولكن أيا كان المسار النهائي للمفاوضات، يجب أن تكفل تعزيز فعالية وكفاءة مجلس الأمن، وأن تتيح المزيد من الفعالية لمعالجة التحديات الملحة للسلم والأمن الدوليين. وفي نهاية المطاف، فإننا نعترف بأنه لكي ينجح الإصلاح، يتعين أن تحظى قراراتنا بأوسع توافق آراء ممكن. ولتحقيق ذلك، ستدعم الولايات المتحدة مقترحات معقولة لتوسيع محدود للمجلس، في الفئتين الدائمة وغير الدائمة. وينبغي لأي نظر في تحديد البلدان التي تستحق العضوية الدائمة في المستقبل، أن يأخذ بعين الاعتبار قدرة البلدان واستعدادها للإسهام في صون السلام والأمن الدوليين، وتحمل المسؤوليات الكبيرة المترتبة عن العضوية في مجلس الأمن. ونواصل معارضتنا لأي توسيع أو تعديل لحق النقض.

ونعبر لكم، سيدي الرئيس، والرئيسين المشاركين عن دعم الولايات المتحدة، ونحن نعمل مرة أخرى في اتجاه التوصل إلى حل شامل يمكن أن يضمن أوسع تأييد من جانب الدول الأعضاء.

السيد ساير (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة وعلى المضي قدما بالحوار بشأن الموضوع الهام المتعلق بإصلاح مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بتعيين السفيرين جنغا، الممثل الدائم لرومانيا، ومحمد خالد خياري، الممثل الدائم لتونس كرئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا العميق للسفيرة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ، على جهودها المتفانية وقيادتها في توجيه المفاوضات الحكومية الدولية خلال السنة الماضية.

ويشير وفد بلدي إلى أن الدول الأعضاء واصلت على مر السنين، بما في ذلك خلال الدورة السابقة للجمعية العامة، التأكيد مجددا على رغبتها وتطلعها المشتركين إلى إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر شمولا وتمثيلا ولزيادة شرعيته وقابليته

للمساءلة. ومع ذلك، لا يزال هناك اختلاف قوي في الآراء بشأن كيفية تحقيق الإصلاح، وهذا يعني أن العملية لم تحرز سوى قدر ضئيل من التقدم الملموس حتى الآن.

وتتشاطر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الهدف المتمثل في جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا ومساءلة وفعالية وديمقراطية. وقد ظلت ملديف في طليعة البلدان الداعية إلى إصلاح مجلس الأمن منذ عام ١٩٧٩. وترى ملديف، على غرار الدول الأعضاء الأخرى، أن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن وتوسيعه ضروريان لجعله ديمقراطيا في تشكيله وفعالا في صنع القرارات وخاضعا للمساءلة أمام سائر الأعضاء. ونرى أن إصلاح المجلس ينبغي أن يتجاوز سياسات القوة العالمية الراهنة، وأن تعبر قراراته عن الإرادة الجماعية لسائر الأعضاء.

وينبغي ألا يُبنى الإصلاح على أساس الواقع المعاصر فحسب، بل ينبغي أيضا أن يأخذ في الاعتبار نتائج القرارات التي يتخذها المجلس. ويكتسي جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وتوازنا وزيادة فعالية وشفافية عمله، خصوصا فيما يتعلق بعملية صنع القرار، أهمية بالغة إن كان للأمم المتحدة أن تتكيّف مع الواقع العالمي في القرن الحادي والعشرين. وينبغي تنفيذ عملية الإصلاح هذه مع الامتثال الصارم لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وقد كرر العديد من القادة، خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الحالية للجمعية العامة، الدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن. ويعتقد وفد بلدي أن ذلك يشهد على الحاجة الملحة والمتزايدة لأن تحقق الجمعية العامة نتائج كبيرة. وشدد وفد بلدي، خلال المناقشة العامة للجمعية، على أهمية وجود فرصة عادلة ومنصفة للعمل (انظر A/71/PV.21). وتعتقد ملديف أن توسيع عضوية مجلس الأمن أمر لا غنى عنه من أجل استمرار شرعية المجلس وأهميته. ونعتقد أن عضوية مجلس الأمن ينبغي أن تكون ممثلة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء، بما في ذلك من الدول الصغيرة، وأنه ينبغي أن تجسد هذه العضوية تنوع عضوية الأمم المتحدة.

ولهذا السبب، تسعى ملديف للترشح لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. وهذه هي المرة الأولى التي يتقدم فيها بلدي بترشحه لمقعد في مجلس الأمن منذ أن أصبح عضوا في المنظمة قبل ٥١ سنة. ونعتقد أنه يجب أن تتاح لكل بلد، بغض النظر عن حجمه، الفرصة للعمل لأننا نعتقد أن السبيل لإحداث تغيير ليس الحجم، ولكن وجود إرادة للمساهمة، ولأننا، علاوة على ذلك، نعتقد أن فرصة العمل يجب أن تستند إلى النية والعزيمة والإنصاف ومبدأ التمثيل. وملديف تتوقف إلى رؤية مجلس أمن معاصر أكثر تمثيلا وتأثيرا، يجسد التغيرات التي حدثت في السنوات الأخيرة.

وبالتزامن مع المناقشة بشأن الإصلاح طويل الأجل لمجلس الأمن، وإن كان بشكل منفصل عنها، يمثل الأداء الحالي للمجلس وأساليب عمله القائمة مجالات تركيز رئيسية بالنسبة لملديف أيضا. وتؤيد ملديف بقوة مدونة قواعد السلوك التي أعدها فريق المساءلة والاتساق والشفافية في ما يتعلق بمجلس الأمن، وهي السمات الرئيسية التي يجب أن تنعكس في عمل المجلس وفي علاقته مع الجمعية العامة. وبمقتضى الميثاق، فإنّ مجلس الأمن يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء. والدول الأعضاء مكلفة بقبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن. ولذلك، فإن طلب الدول الأعضاء إحاطتها علما وكذلك إشراكها، قدر المستطاع، في عملية صنع القرار هو طلب مشروع. فالمشاركة حق ومسؤولية لكل دولة من الدول الأعضاء. فهي تولد مزيدا من المصداقية للمجلس وتزيد من ملكيته لقراراته. وعلاوة على ذلك، فإن المجلس سيستفيد بلا ريب من مجموعة واسعة من أفكار الدول الأعضاء ودعمها. ونطلب كذلك القضاء على التفاوت بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، والذي يبقى خللا أساسيا يعاني منه المجلس،

حيث تقتصر بعض المفاوضات وجلسات الإحاطة على الأعضاء الدائمين وحدهم.

وتظل ملديف ملتزمة بكل إخلاص بعملية الإصلاح وتدعو إلى المرونة وإلى أوسع نطاق ممكن من القبول السياسي في المضي قدما بالمفاوضات. ويجب أن نكون متحدين في المضي قدما بالمفاوضات الحكومية الدولية والتوصل إلى حل يكون مقبولا للجميع. ويحدونا أمل صادق في التوصل إلى توافق في الآراء في ذلك الصدد. وتؤمن ملديف إيمانا راسخا بالمبادئ المكرسة في الميثاق. ونحن من أقوى المؤيدين للديمقراطية وسيادة القانون والمساواة والعدالة. ونؤمن بالمقاصد التي من أجلها أنشئت الأمم المتحدة ونؤمن بأن العالم بحاجة إلى هذه المنظمة اليوم أكثر من أي وقت مضى. بيد أنه يجب على المنظمة أن تتخذ تدابير جذرية للحفاظ على أهميتها عن طريق إصلاح نفسها، وذلك لتتمكن من الوفاء بوعدها والارتقاء إلى مستوى توقعات دولها الأعضاء وكل مواطن تمثله، ومن التعامل مع التحديات المعقدة في العالم الذي نعيش فيه.

السيد سوبرال دوارتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد البرازيل البيانين اللذين أدلى بهما ممثل ألمانيا باسم مجموعة الأربعة، وممثل سانت لوسيا باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية:

شدد الرئيس ميشيل تامر، خلال الجلسة الافتتاحية للمناقشة العامة في هذا العام، على الأهمية الكبيرة لجعل هياكل الحوكمة العالمية أكثر تمثيلا حيث أن الكثير منها قد أصابتها الشيخوخة وصارت منفصلة عن الواقع (انظر A/71/PV.8) وأعاد الرئيس تامر كذلك التأكيد على التزام البرازيل بالتعاون من أجل التغلب على مأزق إصلاح مجلس الأمن. ولم تكن البرازيل وحدها التي سلطت الضوء على الحاجة الملحة للإصلاح خلال المناقشة العامة. فقد أعرب عدد كبير من البلدان أيضا عن قلقه إزاء الهيكل البالي للتكوين الحالي لمجلس الأمن، وتكلمت عن الحاجة إلى تكيف المجلس مع حقائق الواقع المعاصر. وأشار كثيرون إلى عدم كفاءة وشلل المجلس في التعامل مع التحديات الأكثر إلحاحا التي تواجه السلام والأمن في الزمن المعاصر. وحذر الكثيرون من أنه في كل مرة يُرجأ فيها اتخاذ قرار بشأن إصلاح مجلس الأمن، يعرض ذلك مصداقية ومشروعية منظومة الأمم المتحدة في حد ذاتها للخطر.

ومن الجدير بالملاحظة أن الغالبية العظمى من هذه البيانات تصدر عن البلدان النامية التي تعاني من نقص التمثيل في أهم جهاز لصنع القرارات في الأمم المتحدة. ويكرر عدد كبير من البلدان الأفريقية، عاما بعد عام، أن نقص تمثيل قارتهم في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن ظلم تاريخي. وقد آن الأوان منذ وقت طويل لمعالجة النقص في تمثيل البلدان النامية في مجلس الأمن.

ولا يمكننا أن نهمل أهمية هذه الشواغل. وتتفق البرازيل مع تقييمكم، سيدي، بأنه:

> ”أثناء الدورة الحادية والسبعين، يجب علينا أن نعمل مع بعضنا البعض داخل المجموعات التقليدية وفيما بينها بغية بناء الثقة والمرونة حتى نتمكن من تحقيق الإصلاح من أجل الصالح العام“ (A/71/PV.8، صفحة ٨).

والبرازيل واثقة من أنكم ستفون على نحو فعال بمسؤولياتكم في توجيه الدول الأعضاء إلى التوصل إلى قرار بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وتعمل الدول الأعضاء بالفعل مع بعضها بعضا. وكما تعلمون، سيدي، فقد اجتمع أعضاء المجموعات ذات التوجه الإصلاحي – بما في ذلك لجنة العشرة والجماعة الكاريبية ومجموعة الأربعة ومجموعة L.69 وممثلون لبلدان الشمال الأوروبي وبلدان أوروبا الشرقية، فضلا عن العضوين الدائمين فرنسا والمملكة المتحدة – لمناقشة كيفية المضي قدما بعملية

إصلاح مجلس الأمن. ومجموعة أصدقاء إصلاح مجلس الأمن هي ائتلاف يتشاطر، أولا، الشعور بالحاجة الملحة إلى إجراء إصلاح في الوقت المناسب، على النحو المبين في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛ وثانيا، العزم على الانخراط في مفاوضات حقيقية، تستند إلى نص؛ وثالثا، فكرة أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن تشمل توسيع فئتي العضوية.

وإن مجموعة الأصدقاء مثال آخر على الإرادة السياسية الرامية إلى إحداث تغيير في منظومة الأمم المتحدة.وقد كانت العملية الانتخابية للأمين العام أنطونيو غوتيريش – الأكثر شفافية وشمولا في تاريخ المنظمة – وأثبتت أن بوسع عضوية الأمم المتحدة أن ترقى إلى مستوى تحديات عملية الإصلاح.ولن يتحقق هذا المسعى الرامي إلى المزيد من الديمقراطية في منظومة الأمم المتحدة إلا بإصلاح مجلس الأمن.ويتردد تقييم الأمين العام السابق كوفي عنان القائل ”لن يكون أي إصلاح للأمم المتحدة كاملا بدون إصلاح مجلس الأمن (A/61/1، الفقرة ١٦١)“ على نحو صائب اليوم مثلما أُعرب عنه للمرة الأولى في عام ٢٠٠٦.

وأود قبل أن أختتم بياني، أن أرحب بتعيين الممثل الدائم لرومانيا، السفير أيون جينغا، والممثل الدائم لتونس، السفير محمد خالد الخياري، رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية.وتتعهد البرازيل بتقديم الدعم الكامل لهما. وتتوقع البرازيل أن نبني خلال المفاوضات الحكومية الدولية على التقدم المحرز في الدورتين التاسعة والستين والسبعين. وتشكّل الوثيقة الإطارية ومرفقها، التي عممها الرئيس السابق للجمعية العامة السيد سام كوتيسا، أساسا متينا للمفاوضات القائمة على النص.وقد بيّنت ممارسة العام الماضي إمكانية تحقيق التقارب.ونتوقع أن يمضي الرئيسان المشاركان الجديدان قدما بعملية التفاوض بما يلزم من جهد لقيادة فريق المفاوضات الحكومية الدولية صوب تحقيق نتائج ملموسة.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم المناقشة السنوية اليوم بشأن إصلاح مجلس الأمن.ويود وفد بلدي أن يرحب ترحيبا حارا بالسفير أيون جينغا، ممثل رومانيا، والسفير محمد خالد الخياري، ممثل تونس، بصفتهما رئيسين للمفاوضات الحكومية الدولية.وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفيرة سيلفي لوكاس، ممثلة لكسمبرغ، على عملها الشاق وإسهاماتها المقدرة في ذلك الدور في العام الماضي.

بداية، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء.

وتشير العديد من النزاعات التي طال أمدها – من سوريا إلى اليمن وليبيا والعراق، وكذلك في منطقة الساحل ومنطقة البحيرات الكبرى – إلى ضرورة أن يكون مجلس الأمن أكثر فعالية وشفافية وخضوعا للمساءلة.ويجعل هذا النطاق غير المسبوق من الأزمات الإنسانية التي نواجهها اليوم إصلاح مجلس الأمن أمرا أكثر إلحاحا.وترى جمهورية كوريا أنه يجب أن يتم الإصلاح بطريقة تسمح لمجلس الأمن بتحسين التصدي لتحديات السلم والأمن الدوليين، وهو ما لا يمكن تحقيقه باستخدام المفاهيم البالية مثل العضوية الدائمة وحق النقض.وإن زيادة المقاعد غير الدائمة عبر انتخابات دورية هي الحل المنطقي الوحيد لتحقيق ذلك الهدف.

ومن شأن توسيع عدد الأعضاء المنتخَبين أن يحسّن التوازن في عضوية مجلس الأمن، ممّا يُحسِّن أعماله.ولن يمكّن توسيع نطاق العضوية الدائمة وحده المجلس من التصدي بفعالية للتحديات العالمية.ونؤيد في هذا الصدد، البيان السياسي الفرنسي – المكسيكي بشأن تعليق استخدام حقّ النقض في حالات ارتكاب الفظائع الجماعية ومدونة المجموعة بشأن قواعد السلوك المتعلقة بكيفية تصرف مجلس الأمن حيال الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب.

وفي الوقت نفسه، ندرك تطلعات بعض الدول الأعضاء إلى الإسهام بقدر أكبر في صون السلم والأمن الدوليين.

ولاستيعاب تلك التطلعات، تدعو جمهورية كوريا، إلى جانب الأعضاء الآخرين في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، إلى إنشاء فئة جديدة من المقاعد القابلة لإعادة الانتخاب لها لمدة أطول، ويمكن التفاوض بشأن تفاصيلها.

ولطالما ناقشت الدول الأعضاء مسألة إصلاح مجلس الأمن، وما فتئتُ أشارك شخصيا في هذه المناقشة بطريقة أو بأخرى منذ عقد التسعينات.ولكن يبدو لي الآن أن هذه المناقشة سوف تستمر بعد انتهاء فترة عملي وكذلك الكثيرين من زملائي في السلك الدبلوماسي .وهذا أمر مفهوم على نحو ما لأنه سيكون الإصلاح الأهم في تاريخ الأمم المتحدة.وأود أن أذكّر الجمعية بالسكان الموجودين في شوارع حلب – والكثيرين غيرهم الذين يعانون من النزاعات التي طال أمدها على نطاق العالم – الذين يتطلعون إلى مجلس الأمن كي يقدّم لهم حلولا ويتخذ لأجلهم إجراءات عملية.ونحن مدينون لهم بالوفاء بما وعدناهم به في ميثاق الأمم المتحدة: أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

وأؤكد لكم، السيد الرئيس، أن جمهورية كوريا على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لإصلاح مجلس الأمن لأجل مستقبل عالمنا.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر السفيرة لوكاس، ممثلة لكسمبرغ على توجيه أعمال المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة السبعين للجمعية العامة، وعلى ما بذلته من جهود دؤوبة للمضي قدما بهذه المناقشة البالغة الصعوبة.ونود أيضا أن نشكر زميلينا ممثلي رومانيا وتونس لتوليهما هذه المهمة الصعبة للغاية المتمثلة في المشاركة في رئاسة المفاوضات الحكومية الدولية. ونتطلع إلى العمل معهما ونؤكد تعاوننا الكامل معهما.

ومن المعروف جيدا أن ليختنشتاين تؤيد – في سياق مناقشة توسيع مجلس الأمن – إنشاء فئة جديدة من العضوية في تلك الهيئة.ونقترح إنشاء ستة مقاعد لفترات أطول للمقاعد الحالية للعوضية غير الدائم – تتراوح على سبيل المثال، من ٨ إلى ١٠ سنوات – وأن يحق لشاغلي تلك المقاعد المؤهلين إعادة انتخابهم مباشرة.ومن شأن هذا النموذج أن يمكن الدول من العمل والممارسة بشكل دائم في مجلس الأمن إذا رغبت في ذلك، وبطبيعة الحال، إذا أعيد انتخابها على التوالي من قبل أعضاء الأمم المتحدة.ووفقا لهذا النموذج، سيتم تفادي إنشاء حقوق نقض جديدة، وهو أمر موضع اشتباه بالنسبة للكثيرين، بمن فيهم نحن.ويوفر هذا النموذج المرونة المطلوبة من حيث الحجم، ونرى أنه سيكون مفيدا جدا في تعزيز القبول السياسي للاقتراح.وإن رغبت الدول الأعضاء في اتخاذ قرار بشأن توسيع صغير الحجم نسبيا في المرحلة الأولى، فإن بوسع النموذج الذي اقترحناه أن يؤدي بسهولة إلى مجلس مؤلف من ٢١ أو ٢٢ عضوا وإنشاء ستة مقاعد متجددة طويلة الأجل، مع تخصيص مقعد إضافي تقليدي – ربما لمدة سنتين – لمجموعة دول أوروبا الشرقية.

وفي تلك الحالة، فسيكون خيار المزيد من توسيع المجلس عنصرا محوريا في عملية الاستعراض.ومهما يكن، فإن هناك شرطا أساسيا في نموذجنا فيما يتعلق بعملية الاستعراض هذه، ما دامت هي عملية إلزامية وشاملة على السواء.ومن الواضح أن الجمعية العامة ستقرر بعد فترة معيّنة من الوقت – ربما ١٦ أو ٢٠ عاما – أن تعيد النظر في مسألة إصلاح مجلس الأمن وأن تطرح جميع جوانب الإصلاح على الطاولة في ضوء تراكم خبرة مجلس الأمن الموسع.

ومن نواح عديدة، ما تزال مسألة حق النقض في صميم الجمود في عملية إصلاح مجلس الأمن بصفة عامة، وفي توسيع المجلس على وجه الخصوص.ومما لا ينسجم وحدس الكثيرين – بمن فيهم نحن – إنشاء حقوق نقض جديدة.وتؤيد غالبية العضوية رسميا إلغاء حق النقض، لا سيما في الحالات التي

يكون فيها حق النقض أو التهديد باستخدامه من أكبر العقبات أمام الأداء الفعال لمجلس الأمن على أساس يومي، على النحو الذي ثبت مؤخرا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر عندما عجز المجلس عن اعتماد قرار بشأن الحالة في حلب، في سوريا، بسبب ممارسة حق النقض.

بالنظر إلى الحالة التي نجد أنفسنا فيها والناجمة عن أحكام ميثاق الأمم المتحدة، الأمر الذي يعني أن أي تغيير في حق النقض القائم يجب أن يحظى بموافقة الأعضاء الدائمين الخمسة الذين يملكون هذا الحق، فإننا نعتقد أن من الأهمية بمكان العمل على إدخال تعديلات في استخدام حق النقض. إن أهم مبادرة في هذا الصدد هي، في رأينا، مدونة قواعد السلوك التي وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية بشأن الجرائم الجماعية الفظيعة التي كثيراً ما أشير إليها في مناقشة هذا الصباح. إن مدونة قواعد السلوك، التي انضمت إليها ١١٢ دولة، التزام سياسي هادف بالعمل في مجلس الأمن لإنهاء الجرائم الفظيعة ومنعها من خلال دعم المقترحات ذات المصداقية لذلك الغرض والتعهد بعدم التصويت على نحو معارض لهذه المقترحات إذا طرحت.

وندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى مدونة قواعد السلوك إلى القيام بذلك على وجه السرعة. ونرى في دعم مدونة قواعد السلوك في هذه المرحلة شرطاً مسبقاً للعضوية في مجلس الأمن، وهو عنصر أساسي بالنسبة لنا في البت في من سوف ندعمه في الانتخابات المتنافس فيها. كما سنواصل العمل مع الشركاء داخل المجلس وخارجه نحو التنفيذ الفعال والنشط لمدونة قواعد السلوك في ممارسات المجلس.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أودّ في البداية أن أرحب بترشيح السفير يون جينغا والسفير محمد خالد الخياري بصفتهما الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونحن واثقون بأن بإمكاننا أن نعول على الخبرة والصفات الشخصية البارزة لديهما لإحراز تقدم ملموس صوب إصلاح طموح للمجلس. وتؤكد فرنسا لهما دعمها الكامل في النجاح بالوفاء بمهمتهما.

لقد ظلت المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن مستمرة داخل الجمعية العامة لفترة عقدين تقريباً، ومن الواضح أننا لم نتمكن من حل هذه المسألة. ومع ذلك أتاح العمل المنجز في الجمعية العامة خلال دورتها التاسعة والستين، تحت قيادة السفير كورتيناي راتراي، الحصول على نتائج أولية بإعداد وثيقة إطارية يمكنها أن تعطي إشارة البدء لمفاوضات شاملة والتي تحظى بتأييد أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، سمح لنا العمل الذي أُنجز خلال الدورة السبعين تحت قيادة السيدة سيلفي لوكاس بتحديد عناصر التقارب بشأن نقطتين رئيسيتين للإصلاح. كما يبيّن أيضاً إنشاء فريق أصدقاء إصلاح مجلس الأمن الذي تم مؤخراً دعمَ الغالبية العظمى من الدول الأعضاء لبداية حقيقية للمفاوضات.

وتأمل فرنسا أن يكون كل العمل الذي تم إنجازه حتى الآن بمثابة الأساس للجولة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية التي ستبدأ خلال هذه الدورة. وعلينا الآن أن نبني على هذا الأساس ونبدأ مفاوضات تستند إلى نص مكتوب في أقرب وقت ممكن. ونحن نعول على الرئيسين الجديدين للعمل في ذلك الاتجاه. وتثق فرنسا بقدرة الدول الأعضاء على التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع إصلاح طموح كما استطاعت أن تفعل في العام الماضي بشأن اثنين من الاتفاقات التاريخية، وهما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وهذا يمثل فرصة جديدة لإثبات أن الأمم المتحدة قادرة على تحقيق إصلاح عميق. وهذا الإصلاح أمر أساسي. وفي المستقبل، يجب على المجلس أن يعبر عن واقع عالم اليوم مع تعزيز قدرته على تحمل مسؤولياته بشكل كامل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وما فتئ موقف فرنسا ثابتاً ومعروفاً جيداً في هذا الصدد. ونود أن نرى المجلس يجسّد ظهور قوى جديدة لديها الإرادة والقدرة على تحمل العضوية الدائمة في مجلس الأمن والتي يمكن، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، أن تسهم مساهمة كبيرة في عمل المجلس. وفي هذا الصدد، كما تعرف الدول الأعضاء، تؤيد فرنسا ترشيح ألمانيا والبرازيل والهند واليابان للعضوية الدائمة في مجلس الأمن، وزيادة تمثيل البلدان الأفريقية، في كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة.

واقترحت فرنسا، بنفس روح المسؤولية، أن يتوقف الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس طوعاً وعلى نحو جماعي عن استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. ولا تقتضي تلك الخطوة الطوعية تنقيح ميثاق الأمم المتحدة؛ بل تتطلب التزاماً سياسياً. أما بالنسبة لفرنسا، فقد قامت بهذا الالتزام على أعلى مستوى من خلال رئيس الجمهورية، الذي أعلنه خلال المناقشة العامة للدورة السبعين (انظر A/70/PV.13). وكان هذا القرار بالغ الأهمية للأمن الدولي والسلام وتعددية الأطراف المتجددة والتي تستعيد شرعيتها.

واليوم، يدعم المبادرة الفرنسية – المكسيكية المشتركة ما يقرب من ١٠٠ بلد. وعلى نفس المنوال، فإن مدونة قواعد السلوك التي أعدها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، التي تدعمها فرنسا، قد حصلت أيضاً على دعم واسع النطاق. ومنطلقين من هذا الزخم، يحدونا الأمل في أن نتمكن من إقناع الدول الأعضاء الأخرى بالانضمام إلينا. ومن المصلحة المشتركة لجميع الدول الأعضاء أن يكون المجلس قادراً على الوفاء بولايته والاضطلاع بدوره كاملاً، لا سيما فيما يتعلق بحالات الفظائع الجماعية.

إن المبادرات الرامية إلى الحد من حق النقض، والتي تشير إلى تعزيز النزاهة والمساءلة لدى مجلس الأمن، مكملة للإصلاح الشامل للمجلس الذي ستواصل فرنسا الدعوة إليه. ويجب علينا جميعاً أن نتحمل مسؤوليتنا الجماعية من أجل تجاوز الوضع الراهن لما فيه مصلحة منظمة الأمم المتحدة. ولا تقلل صعوبة هذا الإصلاح من الحاجة الملحة إليه.

السيد مصطفى (مصر): سيدي الرئيس، أود بداية أن أتوجه لكم بخالص الشكر على عقد هذه الجلسة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، وعلى الأهمية الخالصة التي تولونها لمسألة إصلاح وتوسيع مجلس الأمن، وهو ما يؤكده بيانكم في بداية نقاشنا اليوم.

وإذ أشيد بالجهود التي بذلها الرؤساء المتعاقبون لعملية المفاوضات الحكومية الدولية، والجهود الحثيثة التي تم بذلها خلال السنوات الماضية بهدف إحراز تقدّم بالرغم من الصعوبات والتحديات، فإنني أرحّب بصفة خاصة بقراركم اختيار السيد يون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا، والسيد محمد خالد الخياري، الممثل الدائم لتونس، رئيسين مشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية، وهي خطوة تعكس إدراكاً من جانبكم، سيدي الرئيس، للحاجة إلى بناء أكبر قدر من التوافق في إطار عملية المفاوضات وتعزيز ثقة كافة الدول الأعضاء بها. ومن هذا المنطلق، نؤكد دعمنا الكامل للرئيسين الجديدين وثقتنا التامة في قدرتهما على العمل لبناء التوافق بين كافة الدول والمجموعات، ونتمنى لهما كل النجاح في تلك المهمة.

إن مصر مقتنعة اقتناعا تاما بضرورة إجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن، وذلك لدعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتمكين المنظمة العالمية من الاستجابة للتحديات الدولية الجديدة والمعاصرة. وتعلق مصر أهمية كبيرة على إجراء إصلاح حقيقي للمجلس من خلال عملية شفافة وشاملة مملوكة لجميع الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى حل متفق عليه وشامل يحظى بأوسع قبول سياسي ممكن يشمل القضايا التفاوضية المترابطة الرئيسية الخمس على نحو ما هو منصوص عليه في مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢.

ونثق في أن تلك المحددات الواضحة ستشكل المرجعية لعمل الرئاسة الجديدة للمفاوضات الحكومية الدولية.

وأود أن أؤكد من جديد التزام مصر القوي بالموقف الأفريقي الموحد على النحو المنصوص عليه في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، وهو المرجعية الوحيدة التي أكدتها مؤتمرات القمة الأفريقية المرة تلو الأخرى، والذي يقدم رؤية شاملة لإصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك التعامل مع مسألة حق النقض. وتشعر مصر بالارتياح إزاء تزايد رقعة التأييد للموقف الأفريقي الموحد، وهو ما نعتبره دليلا واضحا على إدراك العالم لأهمية رفع الظلم التاريخي الواقع على القارة الأفريقية، التي ما زالت تفتقر إلى تمثل دائم مستحق في مجلس الأمن وتمثيل عادل في فئة الأعضاء المنتخبين بما يمكن القارة من طرح رؤيتها تجاه أعمال المجلس بشكل عام والقضايا الأفريقية المطروحة على جدول أعمال المجلس بشكل خاص، أخذا في الاعتبار أن تلك القضايا تمثل القدر الأكبر من القضايا المطروحة على جدول أعمال المجلس، وهو ما يؤكد مشروعية مطالب القارة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة أتايفا (تركمانستان).

شرفت مصر، خلال العام الجاري، بعضوية مجلس الأمن على أحد المقاعد الثلاثة المخصصة لأفريقيا، وكعضو عربي وحيد في المجلس. ولقد أصقلت الخبرات التي اكتسبناها هذا العام القناعات التي طالما أمنا بها، كما أعطتنا العديد من الدروس التي أود أن أشارككم بعضا منها بإيجاز.

أولا، لا إصلاح حقيقي لمجلس الأمن دون معالجة الخلل الهيكلي المتمثل في هيمنة الأعضاء الدائمين على أعماله نتيجة لاستئثارهم بحق النقض. إن ذلك الأمر ليؤكد على صحة الموقف الأفريقي الموحد الذي يطالب من حيث المبدأ بإلغاء حق النقض. ولحين يتحقق ذلك، يجب أن يحصل الأعضاء الدائمون الجدد على كافة صلاحيات وامتيازات العضوية الدائمة.

ثانيا، إن أي مقترح يقوم على الإصلاح الجزئي من خلال توسيع فئة المقاعد الدائمة دون حل شامل لمسألة حق النقض، لن يفضي إلى إصلاح حقيقي وعادل لمجلس الأمن. بل سيفاقم من الخلل الحالي وحالة عدم التوازن الهيكلي التي يعاني منها المجلس، مما لا يخدم إلا مصالح قلة قليلة من الدول الأعضاء.

ثالثا، إنه في الوقت الذي اكتسب فيه الأعضاء الدائمو تلك الوضعية، نظرا للأوضاع التاريخية التي صاحبت إنشاء الأمم المتحدة، فإن مقدار فعالية الأعضاء الآخرين في المجلس يتوقف على قدرتهم على تمثيل المجموعات الجغرافية التي ينتمون إليها والدفاع عن مصالحها، وهو ما يؤكد أن عملية الإصلاح يجب أن تستند إلى مبادئ الديمقراطية والمساءلة والشفافية. وذلك يثبت مرة أخرى صحة الموقف الأفريقي في تأكيده على مسألة التمثيل الإقليمي كأحد المسائل الرئيسية لعملية الإصلاح.

ختاما، بعد محاولات متعددة خلال الدورات السابقة لإعداد وثائق وأوراق مختلفة، آمل أن تنصب الجهود خلال الدورة الحالية على إيجاد إرادة مشتركة لإحراز تقدم حقيقي والعمل على تشكيل رؤية تسهم في تحقيق قدر أكبر من التوافق بين مختلف الدول والمجموعات بهدف التوصل إلى حل مقبول على أوسع نطاق. ونقدر أن التوصل إلى اتفاق حول المبادئ والمعايير التي تقوم عليها عملية الإصلاح سيكون خطوة أساسية وهامة في هذا الصدد وبما يعزز من ثقة كافة الدول الأعضاء في عملية المفاوضات الحكومية الدولية. وأؤكد مجددا التزام مصر بالعمل مع جميع الدول الأعضاء للتوصل إلى إصلاح شامل يمكن مجلس الأمن من الاضطلاع بدوره بفعالية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): يسرنا أن نراكم، سيدتي الرئيسة، تترأسون الجمعية العامة ونحن ننظر في المسألة حيوية الأهمية للتمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. وترحب باكستان بالقرار الحكيم المتمثل في تعيين زميلينا المقتدرين، سفير تونس وسفير رومانيا، للمشاركة في تيسير المفاوضات الحكومية الدولية هذا العام. وأود أن أعرب

لهما عن امتناننا العميق لقبولهما هذه المسؤولية. وأود أيضا أن أؤكد لهما، وكذلك لكم، سيدتي، دعم وفد بلدي.

تؤيد باكستان تأييدا تاما البيان الذي أدلى به، في وقت سابق اليوم، ممثل إيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء.

إن حالة الجمود بشأن إصلاح مجلس مستمرة منذ أكثر من عقدين الآن. وعلى الرغم من تحديد هدف واضح في المقرر ٥٥٧/٦٢ يتمثل في السعي إلى إيجاد حل يمكن أن يحظى بأوسع نطاق ممكن من القبول السياسي، فإن الجمعية العامة لا تزال بعيدة عن بلوغ هذا الهدف مثلما كانت دائما. ولا غرابة في ذلك. فبدون جسر، يظل الناس على ضفتي نهر ما منفصلين. وهنا في الأمم المتحدة، يتم بناء هذه الجسور عن طريق الاستيعاب والمرونة وتدعيمها عن طريق الحلول التوفيقية. وللأسف، فإن غياب هذه العناصر الأساسية واضح في مفاوضاتنا بشأن إصلاح مجلس الأمن.

ومع ذلك، لا يفتقر الجميع إلى المرونة. لقد نقحت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء اقتراحها مرتين بروح توفيقية حقيقية. وكما يتضح من البيان الذي أدلى به في وقت سابق السفير كاردي باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، فإن مجموعتنا على أهبة الاستعداد للمشاركة على نحو بناء في هذه العملية. لكن يدا واحدة لا تصفق. تمثل اليد التي ترفض التصفيق حفنة من البلدان التي تسعى إلى تعزيز الحق الذي انتحلته لأنفسها في مركز متميز وغير متساو. هذا السعي الأناني لتحقيق طموحات وطنية هو السبب الحقيقي لفشلنا في جعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وأكثر خضوعا للمساءلة وأكثر شفافية وأكثر فعالية.

لا يمكننا تغيير الماضي، ولكن بوسعنا تحديد المستقبل إذا استخلصنا الدروس السليمة من الجهود السابقة التي بذلت من أجل الإصلاح. وفي عملية المفاوضات الحكومية الدولية، فإن الحلول السريعة والمناورات الإجرائية لم تسفر أبدا عن نتائج إيجابية. يلزم التوصل إلى اتفاق حقيقي على الجوهر لجعل التقدم المحرز بشأن المسائل المترتبة على إصلاح مجلس الأمن حقيقة واقعة. في المفاوضات المطولة، من المستحيل إيجاد حلول عند أقصى طرفي المواقف السياسية. وباختصار، فإن الحلول التوفيقية المؤدية إلى تحقيق التقارب بشأن الجوهر هي السبيل الوحيد قدما.

والدورات الثلاث السابقة للمفاوضات الحكومية الدولية دليل على هذا الدرس المهم.

إن هذه المفاوضات هي المحفل الوحيد الذي يمكن من خلاله تحقيق تقدم نحو هدفنا المشترك المتمثل في إصلاح مجلس الأمن. ويجب احترام طابع المفاوضات إن أردنا تحقيق الغرض منها. إنها عملية يقودها الأعضاء استنادا إلى مقترحات ومواقف الدول الأعضاء والمجموعات التفاوضية. ويجب أن تكون العملية مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع ويمكن التنبؤ بها. ويجب أن تحافظ على أجواء الاحترام المتبادل، بما يمكن الدول الأعضاء من المشاركة بصورة بناءة.

وأود الآن أن أحدد موقف وفد بلدي بشأن إصلاح مجلس الأمن. إننا نؤيد زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في فئة المقاعد غير الدائمة التي يجري شغلها بالانتخاب على أساس التوزيع الجغرافي العادل ونظام عادل للتناوب. ومن شأن زيادة الأعضاء المنتخبين تعزيز التمثيل والملكية الإقليميين، وإضافة شرعية إلى المجلس. ونحن نصبو إلى جعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وشفافية وفعالية وقابلية للمساءلة، بما يجسد مصالح وتطلعات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وسعيا إلى تحقيق هذه المبادئ المتفق عليها عالميا، تعارض باكستان بشدة إنشاء مقاعد دائمة جديدة. بيد أننا نحترم ونقدر الموقف الأفريقي الموحد، الذي يعبر عن مطلب قارة بأسرها. وعلى هذا النحو، فإن ذلك الموقف يختلف في طابعه عن المطالبة بمقاعد دائمة سعيا لتحقيق طموحات وطنية ضيقة.

إن المقاعد الدائمة الجديدة تتعارض مع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وإضافة المزيد من هذه المقاعد للمجلس لن يسفر إلا عن إرضاء تعطش البعض للسلطة والامتيازات دون معالجة مسألة التمثيل العادل الفعلية في مجلس الأمن. وفي غياب الانتخابات الدورية والتناوب، لن يكون الأعضاء الدائمون الجدد خاضعين للمساءلة أمام عموم الأعضاء. وستصبح أساليب عمل المجلس أكثر غموضا بدلا من أن تصبح أكثر شفافية. وإذا كان المجلس اليوم مصابا بالشلل وغير فعال بسبب تضارب المصالح السياسية بين الأعضاء الخمسة الدائمين، يمكننا تماما أن نتصور إلى أي مدى سيفتقر إلى الحسم وسيعاني من الجمود عندما يتضاعف عدد الأعضاء الدائمين.

ولا يوجد سبب وجيه أو منطق لاستحداث المزيد من المقاعد الدائمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا حتى لو فكرنا مليا في إضافة مقاعد دائمة على أساس التمثيل الإقليمي، فهل يمكننا تحقيق التوزيع العادل في فئة المقاعد الدائمة؟ وبالرغم من منطقية هذه الحجج، فإن زيادة عضوية المجلس التي تشتد الحاجة إليها لا تزال رهنا لمطلب غير منطقي منذ عدة عقود.

ومع ذلك، نحن على استعداد للانخراط مرة أخرى بشأن تلك المسائل في المفاوضات الحكومية الدولية لهذا العام. وخلال الدورة الأخيرة من المفاوضات، ناقش الأعضاء ورقة قدمها الرئيس بشأن مسألتين رئيسيتين من مسائل الإصلاح: أساليب العمل والعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. ونرى أن الورقة تعبر عن وجود تقارب عام بشأن بعض المبادئ الهامة. ويجب أن يستمر تعزيز هذه المبادئ – لا معارضتها – عندما تُطرح مقترحات وأفكار بشأن المسائل الرئيسية الأخرى للإصلاح.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد مرة أخرى على أهمية تبني نُهج المرنة ونبذ النهج المتشددة. لقد استغرقت أول عملية زيادة لعدد أعضاء مجلس الأمن ثلاث سنوات تقريبا. واستفادت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتساوي في ذلك الوقت لأن عدد مقاعد مجلس الأمن غير الدائمة قد زاد من ٦ إلى ١٠ مقاعد. ولكن أيا من الدول الأعضاء الطامحة للحصول على عضوية المجلس لم تستفد من حالة الجمود الحالية المستمرة منذ أكثر من ٢٤ عاما. ويبدو أنه لا يمكن لأية دولة عضو أن تحصل على حصتها المتساوية والعادلة لأن بعضنا يريدون كل شيء. وهذا ليس أمرا مؤسفا فحسب؛ بل أنه يمثل تجاهلا أنانيا للآخرين.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا): (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إعطاء وفد بلدي الفرصة للإعراب عن وجهات نظرنا بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال المعروض على الجمعية العامة.

وجنوب أفريقيا تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لسيراليون بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، والممثل الدائم لسانت لوسيا بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة البلدان المقدمة لمشروع القرار L.69. وأود أن أدلي بالملاحظات الإضافية التالية بصفتي الوطنية:

بالمشاركة في مناقشة اليوم، لا تزال جنوب أفريقيا تدرك الحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن. ونشجع جميع الدول الأعضاء والمجموعات على العمل بجد من أجل دفع العملية إلى الأمام على أساس المكاسب التي تحققت في الدورات السابقة. ونشيد بالرئيس على عقد هذه المناقشة في وقت مبكر من الدورة الحادية والسبعين. وأهنئ السفير أيون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا، والسفير محمد خالد الخياري، الممثل الدائم لتونس، على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، ونؤكد لهما التزام جنوب أفريقيا بالعمل معهما للنهوض بالإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

لقد أناط ميثاق الأمم المتحدة بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن خلال ولايته

بموجب الميثاق، مُنح المجلس صلاحيات هامة وبعيدة المدى للتصرف بالنيابة عن عموم أعضاء الأمم المتحدة. ولذلك، من المهم للغاية أن يتم إصلاح مجلس الأمن لكي يجسد وقائع القرن الحادي والعشرين بغية جعل المجلس أكثر ديمقراطية وشرعية وتمثيلا واستجابة وشفافية في أساليب عمله وعمليات صنع القرار فيه.

وفي عام ١٩٤٥، ضمت الأمم المتحدة ٥١ دولة عضوا؛ واليوم وصل عدد الأعضاء إلى ١٩٣ دولة. وفي ذلك الوقت، في عام ١٩٤٥، كانت هناك أربع دول أفريقية فقط هي: إثيوبيا واتحاد جنوب أفريقيا وليبريا ومصر. واليوم ينتمي ٥٤ من الدول الأعضاء لأفريقيا. وأخيراً، ينبغي تصحيح الظلم التاريخي الذي وقع على القارة الأفريقية كما يتجلى في هيكل مجلس الأمن. ونعتقد أن المنظمة ستستفيد كثيرا من مشاركة قارتنا الكاملة في مجلس الأمن. ولذلك، يدعو وفد بلدي الرئيس ورئيسي المفاوضات الحكومية الدولية إلى ألا يدخروا جهدا في هذه الدورة لإعطاء الأولوية لعملية الإصلاح والتعجيل بها.

وترى جنوب أفريقيا أن العقبة الرئيسية أمام تحقيق أي تحرك في مناقشاتنا الدؤوبة هي أن العملية نفسها معيبة. وبالرغم من اسمها، فإن المفاوضات الحكومية الدولية ليست مفاوضات. بدلاً من ذلك، فإنها مناقشات تتضمن تكرارا لا نهاية له لمواقف تتبناها المجموعات والدول منذ عقود. ولذلك، تطالب جنوب أفريقيا والعديد من الدول الأعضاء الأخرى ببدء مفاوضات على أساس نص محدد. ونؤيد زيادة عدد أعضاء المجلس في الفئتين الدائمة وغير الدائمة، ونعرب عن الحاجة إلى إصلاح المجلس الآن.

وشأنها شأن العديد من الدول الأخرى، كانت جنوب أفريقيا تأمل في استفادة الدورة السبعين من الإنجازات الهامة التي تحققت خلال الدورة التاسعة والستين. وشعرنا بخيبة أمل مريرة إزاء توقف العملية مرة أخرى. ولحسن الحظ، فإننا في بداية دورة جديدة ولذلك نرغب مرة أخرى في توضيح موقفنا بشأن العملية. تؤكد جنوب أفريقيا مجددا دعوتها إلى استفادة الجهود المبذولة من التقدم المحرز في الدورات السابقة، وخاصة في الدورة التاسعة والستين، على أساس المقررين ٦٢/٥٥٧ و ٦٩/٥٦٠، فضلا عن الوثيقة الإطارية ومرفقها اللذين قام رئيس الجمعية العامة بتعميمهما في دورتها التاسعة والستين، في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥. ولتحقيق هذا التقدم، فإننا نقترح أن تركز المفاوضات الحكومية الدولية للدورة الحادية والسبعين أساسا على إعداد خريطة طريق تشتمل على إطار واضح قابل للتنفيذ.

ولتحقيق ذلك، نقترح أيضا أن تعتمد المفاوضات الحكومية الدولية صيغة مختلفة في هذا العام لتحل محل صيغة المناقشات التي أصبحنا نجريها بصورة روتينية، لتشهد هذه المفاوضات مشاركة نشطة بشأن الوثيقة الإطارية وسبل الدفع بها قدما.

وحيث إننا نعتقد أيضا أن العملية ستستفيد من اجتماعات الكتل، نقترح أن يحدد الرؤساء بضعة أيام متزامنة لمناقشة كل عنصر للتمكين من إجراء عمليات تبادل الآراء التفاعلي والمفاوضات بين الدول الأعضاء.

وقد رأينا خلال السنوات الماضية أن اجتماعات اليوم الواحد مع فواصل زمنية طويلة بينها لا تثمر إلا في البيانات العامة والمكررة إلى حد الملل، مما يهدد بتحويل العملية إلى فريق عامل لا نهاية له ولا يحقق أي إصلاح. ونود أيضا أن ندعو إلى استخدام التقويم الكامل للدورة. ولذلك ينبغي أن نبدأ في أقرب وقت ممكن وأن نستمر لأطول مدة ممكنة، لا أن تمر عدة أشهر دون جدولة أي أنشطة ذات صلة، كما حدث في الدورات السابقة. ولا تعتقد جنوب أفريقيا أن اعتماد هذه الطريقة العملية سوف يؤدي إلى تقويض مبادئ شمولية جميع الأطراف والشفافية التي نلتزم بها التزاما كاملا.

وفي الختام، فإن وفد بلدي يدرك جيدا أن الطريق أمامنا سيكون صعبا، ولكن يمكن للجمعية أن تطمئن إلى أن جنوب أفريقيا تعتزم، بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى التي تشاطرها الرأي، السير على درب الوصول إلى خاتمة ناجحة. نود أن نطمئن الدول الأعضاء بالتزامنا بالعمل مع الرئيس ورؤساء الهيئات للمضي بعملية إصلاح مجلس الأمن قدما خلال الدورة الحادية والسبعين.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى العديد من الآخرين الذين أعربوا عن خالص التقدير للرئيس على عقد جلسة اليوم الهامة، وأن أرحب بتعيين كل من السفير محمد خالد الخياري، الممثل الدائم لتونس، والسفير أيون جنغا، الممثل الدائم لرومانيا كرئيسين جديدين للمفاوضات الحكومية الدولية. كما أشار بحق رئيس للجمعية العامة عندما أدى اليمين الرسمي في هذه القاعة في ١٣ أيلول/سبتمبر، ”فالسؤال ليس ما إذا كان الإصلاح ضروريا، ولكن الكيفية والشكل اللذين ستحقق بهما“ (A/70/PV.118، الصفحة ٥). ونحن نؤيد تماما هذه الفكرة.

أود أيضا أن أعرب عن تأييدي الكامل للبيان الذي أدلى به السفير هارالد براون، الممثل الدائم لألمانيا، باسم مجموعة الأربعة.

ولا يسعني أن أشدد بما فيه الكفاية على مدى أهمية الشروع في مفاوضات تستند إلى النصوص دون مزيد من التأخير، مع مراعاة أن الغالبية الساحقة تؤيد توسيع العضوية فيما يخص الفئتين الدائمة وغير الدائمة. ويسرني أن أسمع آراء مماثلة من العديد من الدول الأعضاء الأخرى. أرحب أيضا ترحيبا كبيرا بإنشاء مجموعة أصدقاء إصلاح مجلس الأمن. وينبغي مراعاة أصوات هذه المجموعة، التي تشكلت حول الآراء المشتركة.

واليوم، أود بكل احترام أن أطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يسند للرئيسين المشاركين ولاية واضحة ليتشاطرا خريطة الطريق من أجل إجراء مفاوضات تستند إلى النص. وبوجود خريطة طريق تهدف إلى تحقيق نتائج محددة، يمكن للدول الأعضاء أن تعمل بصورة مجدية صوب تحقيق نتائج كبيرة خلال هذه الدورة للجمعية العامة. نحن جميعا نعرف تماماً مواقف ومقترحات الدول الأعضاء، حيث ترد جميعها في الوثيقة الإطارية ومرفقها، التي تم ترحيلها إلى الدورة الحالية. كما استمعنا مرة أخرى، خلال الدورة الأخيرة، إلى بيانات مفصلة من الدول الأعضاء بشأن كل مسألة من المسائل الخمس الرئيسية. وما يتعين علينا القيام به الآن هو الشروع في إعداد نص تفاوضي عملياتي وموجز، ويفضل أن يكون ذلك في شكل مشروع قرار، والبدء فورا في مفاوضات ضمن إطار زمني محدد.

ويحدوني الأمل في أن نتمكن من الدخول في مفاوضات جادة تستند إلى النص وليس في جولة أخرى من الخطب المرهقة. فلا نغرقن أنفسنا في مناقشات إجرائية بعد الآن. إذ إننا على دراية تماما بهذا النهج، ونتقن فن التأخير. وبدلاً من ذلك، فلنتحاور معا بشأن المضمون في المفاوضات القادمة المستندة إلى النص. لقد حان الوقت كي ندعّم أقوالنا الكثيرة عن الإصلاح بإجراءات ملموسة.

وقبل الختام، أود أن أقتبس من كلمات السيد كوفي عنان، التي تناولها الأمين العام المعين أنطونيو غوتيريش في حوار غير رسمي في ١٢ نيسان/أبريل: ”أن أي إصلاح للأمم المتحدة لن يكون مكتملا دون إصلاح مجلس الأمن“ (A/61/1، الفقرة ١٦١).

السيد فينيد (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة السنوية الهامة اليوم.

في البداية، ترحب بولندا ترحيبا حارا بتسمية أصدقائنا، الممثلين الدائمين لرومانيا وتونس، كرئيسين جديدين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وهذه هي المرة الأولى التي سيتولى فيها قيادة المفاوضات الحكومية الدولية رئيسان مشاركان. ولذلك نأمل في أن تضاعف جميع الدول الأعضاء، وليس الرئيسان المشاركان فحسب، جهودها الرامية إلى تحقيق نتائج إيجابية لمفاوضاتنا.

كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر الرئيسين السابقين للمفاوضات الحكومية الدولية، السفير كورتيناي راتراي، ممثل جامايكا، والسفيرة سيلفي لوكا، ممثلة لكسمبرغ، على عملهما الهام وتصميمهما على رأب الانقسامات التي لا تزال قائمة بين الدول الأعضاء.

ونحن إذ نستأنف المفاوضات الحكومية الدولية قريبا، اسمحوا لي أن أتناول كيفية التعامل مع المهمة التي تنتظرنا. أولا، سنواصل حوارنا بحسن نية ولكن يتعين علينا أيضا أن نثق بأنفسنا. ولم نتمكن إلا قبل سنوات ثلاث من استكمال العمليات الأساسية الثلاث – بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وبشأن تمويل التنمية، وبشأن تغير المناخ – التي ستوجه عملنا للعقود القادمة. وأعتقد حقا أنه ينبغي لنا أن نتمكن من الإضافة إلى تلك الإنجازات اتفاقا سياسيا رئيسيا بشأن الشكل المستقبلي لمجلس الأمن.

ومع تزايد تعقيد المشهد الأمني اليوم وتضاعف التحديات والتهديدات، فإننا بحاجة إلى الجلوس معا والتحدث والإصغاء بعناية – لا سيما الإصغاء – إلى بعضنا البعض، إذا أردنا إيجاد حلول جيدة ودائمة. ونظرا لأن المسائل الأمنية التي نحتاج إلى معالجتها غالبا ما تكون مترابطة – وليست مجرد داخل الدول؛ بل أنها تتخطى حدود الدول والمناطق والقارات – فإن من المهم مَن الذي يشغل مقعدا في مجلس الأمن ويتلقى ولايتنا للتصرف بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة. ومن المهم الاستماع سواء إلى أصوات الدول الأفريقية أو الدول العربية أو الدول النامية الصغيرة أو دول أوروبا الشرقية – مجموعتي الإقليمية – وتجسيدها في قرارات المجلس بدرجة أكبر مما هي عليه اليوم.

ثانيا، علينا أن نعتمد على عملنا الذي قمنا في الماضي بشأن إصلاح مجلس الأمن، لا سيما في الجولتين السابقتين من المفاوضات الحكومية الدولية. لقد تعلمنا الكثير عن مواقفنا وعن مجالات التقارب المحددة، وحددنا النقاط الرئيسية للانقسام. فلننخرط في عملية هادفة حقا من الأخذ والعطاء.

وأخيرا وليس آخرا، يجب أن تدعم جميع الدول الأعضاء نتيجةَ المفاوضات.

في رأينا، لن يضمن سوى توافق الآراء قدرتنا على التنفيذ الكامل للاتفاق بعد اختتام المفاوضات.

وتظل بولندا ملتزمة بفكرة أن يكون لدينا مجلس أمن أكثر شفافية وأكثر إنصافا وفعالية. وسنبذل قصارى جهودنا للمشاركة الكاملة والبناءة في حوار الدول الأعضاء خلال الجولة المقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية. وسيقدم بلدي دعمه الثابت لجميع الجهود المفضية إلى الاتفاق الذي تشتد الحاجة إليه بشأن إصلاح مجلس الأمن.

السيد ريبيرو روثاريو (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إننا نرحب بعقد هذه المناقشة، وفي هذا الصدد، نشيد بجهود الممثلين الدائمين للكسمبرغ وجامايكا وسلفيهما في قيادة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونرحب بتعيين الممثلين الدائمين لرومانيا وتونس كرئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن هذه المسألة الأكثر إلحاحا. ونتعهد بتعاوننا الكامل من أجل إنجاح تلك المفاوضات.

وتؤيد كوبا الإصلاح الحقيقي والعميق لمجلس الأمن، لكي يصبح هيئة تتسم بالفعالية والشفافية والتمثيلية والديمقراطية. ونؤيد الجهود المتجددة والمتواصلة المبذولة لتسريع المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن، الذي هو مسألة ظلت على جدول أعمال الجمعية العامة لأكثر من ٢٠ عاما. ويجب أن نواصل الدعوة إلى تكييف عمل مجلس الأمن مع التطورات الحاصلة

في العلاقات الدولية وفي إطار الأمم المتحدة نفسها على مدى العقود السبعة الماضية.

ووفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن المجلس مسؤول عن التصرف بالنيابة عن الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن الواقع هو أن ١٩٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة لا تشعر بأنها ممثلة بقرارات المجلس، مما يجعل من الصعب الحفاظ على الوضع الراهن القائم منذ عام ١٩٤٥. وتؤكد كوبا من جديد أن عمل المجلس مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء، وأنه ينبغي ضمان المشاركة الحقيقية في العمل وعمليات صنع القرار التي تضطلع بها هذه الهيئة. ولهذا السبب، يجب علينا الاضطلاع الكامل بالولاية الممنوحة من لدن الجمعية العامة من خلال العديد من المقررات، بما في ذلك آخر مقرر مؤرخ ٢١ تموز/يوليه، بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

إن جولات المناقشات التي جرت حتى الآن والمواقف المختلفة التي تم التعبير عنها تؤكد، في رأينا، أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء تؤيد، على الأقل، توسيع عضوية مجلس الأمن في فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. وعلاوة على ذلك، يجب علينا التخلص من حق النقض، وإصلاح أساليب العمل التي يمكن أن تؤدي إلى الموافقة التدريجية على النظام الداخلي للمجلس، بحيث لا تعود مؤقتة، واحترام ولاية كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وكوبا مستعدة لإجراء المفاوضات التي تتطلبها هذه العملية بدون المزيد من التأخير. ونتفق مع أغلب الوفود، بشأن ضرورة أخذ جميع المقترحات المقدمة خلال المفاوضات الحكومية الدولية بعين الاعتبار. ويجب أن تكون هذه العملية شاملة وشفافة. وعلى الرغم من أن موقف كوبا معروف تماما، أود أن أكرر ما يلي، على نحو يصب في مصلحة الجولة الجديدة من المناقشات.

ونحن نؤيد الزيادة الكبيرة في عضوية مجلس الأمن لتبلغ حوالي ٢٥ أو ٢٦ دولة. ويجب أن يجري هذا التوسيع في فئتي العضوية، وأن يشمل البلدان النامية. وينبغي أن يكون الهدف الأساسي هو التغلب على نقص التمثيل الذي لا مبرر له، للبلدان النامية في مجلس الأمن. ويجب أن يكون للأعضاء الجدد، الدائمين وغير الدائمين على حد سواء، في مجلس أوسع، بالضبط نفس الواجبات والامتيازات التي يحظى بها الأعضاء الحاليون في الهيئة، بما في ذلك حق النقض في حال عدم إلغائه. ولن تعارض كوبا إمكانية إعادة الانتخاب الفوري للأعضاء غير الدائمين. إن كوبا لا تحبذ استحداث فئات عضوية جديدة، لأن من شأن ذلك زيادة تعميق الخلافات القائمة وتعزيز الانقسام داخل هذه الهيئة. وفيما يتعلق بحق النقض، فإن موقف كوبا معروف جيدا فيما يتعلق بهذا الامتياز المناهض للديمقراطية والذي ينطوي على مفارقة تاريخية. واقتناعنا الراسخ هو أنه ينبغي إلغاء ويجب أن يتضمن إصلاح المجلس، كأولوية، إصلاح أساليب عمله. ونحن ندعم مجلس أمن شفافا، تشكل فيه المشاورات السرية، الاستثناء وليس القاعدة. ونؤيد مجلس أمن يقتصر على اختصاصاته، ولا يتعدى على اختصاصات الهيئات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة.

وأكرر أن كوبا لا تأمل في التوصل إلى اتفاق فوري: إننا نتفهم تماما تعقيدات وحساسيات هذه العملية التي تتطلب الوقت والجهد، وقبل كل شيء، التحلي بالمرونة خلال المفاوضات. ومع ذلك، فإننا لا نستطيع القول إن هيكل وإجراءات مجلس الأمن الذي أنشئ في عام ١٩٤٥ من أجل نظام عالمي لم يعد قائما، بأنها لا تزال صالحة اليوم، لا سيما في مواجهة التهديدات والتحديات التي لم تكن متصورة عند إنشاء المنظمة. وسيكون ذلك تجاهلا تاما للتطورات الهائلة في العلاقات الدولية، وفي إطار الأمم المتحدة نفسها طوال الأعوام الـ ٧٠ الماضية. وكوبا على استعداد لإنجاح التغلب على هذا التحدي.

السيد تنيا هسغوا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة لمواصلة مناقشة إحدى المسائل الأساسية المتعلقة بإصلاح المنظمة، المتمثلة في مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن، وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة.

كما يشيد بالعمل الذي اضطلعت به الممثلة الدائمة للكسمبرغ، السفيرة سيلفي لوكاس، خلال الدورة الماضية من المفاوضات الحكومية الدولية، ونرحب بتعيين الممثل الدائم لرومانيا، يون جنغا، والممثل الدائم لتونس، محمد خالد الخياري، رئيسين مشاركين للعملية نفسها أثناء هذه الدورة الحالية. ويمكنكما أن تعوّلا على الدعم الكامل لوفد بلدي.

وتتفق الغالبية العظمى من الحاضرين على ضرورة وأهمية تكييف هيكل منظمتنا في أعقاب التغييرات الهائلة التي شهدها النظام الدولي في العقود الماضية، من قبيل نهاية الحرب الباردة والزيادة الكبيرة في عدد الدول، وهذان مثالان فقط. وفي هذا الصدد، يكتسي تكثيف جهودنا أهمية خاصة من أجل جعل الإصلاح المنشود لهذه الهيئة الأساسية للأمم المتحدة التي هي مجلس الأمن، واقعا. ويجب جعله أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية: وهي مسؤولية دقيقة تقع دون استثناء على كاهل كل واحد منا. ويصبح الاضطلاع بهذه المهمة، أكثر حتمية في الجو الحالي، حيث تتطلب الحالات الدقيقة مثل تلك السائدة في الشرق الأوسط، وخاصة النزاع الخطير في سورية، استجابات فعالة من جانب مجلس الأمن.

وتكرر بيرو مرة أخرى اقتناعها بأنه بغية جعل مجلس الأمن مواكبا للواقع الراهن، من الضروري إدماج أعضاء جدد، دائمين وغير دائمين، من أجل تعزيز تمثيل إقليمي أكثر عدلا وإنصافا.

يشدد وفد بلدي على أن التوسيع ينبغي أن يتم باعتدال من أجل تصحيح الاختلال في تكوين المجلس، وفي الوقت نفسه الحفاظ على فعاليته. وفي ذلك الصدد، فإننا نعتقد أنه من الضروري التشديد على الحاجة إلى زيادة المقاعد المخصصة لمناطقنا، التي ينبغي ألا تستمر معاملتها بدونية.

ويقترح وفد بلدي، بسبب النهج المختلفة للتكامل بين الأعضاء الدائمين الجدد، أنه ينبغي أن تكون هناك فئة وسيطة، كتدبير مؤقت إلى حين التوصل إلى توافق في الآراء، يمكن فيها لبعض الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن أن يعملوا لأكثر من سنتين مع عدم تقييد إمكانية إعادة انتخابهم لفترات متتالية.

كما أشدد على مسألة حق النقض. فما انفكت بيرو تؤيد المبادرات الرامية إلى الحد من استخدامه وحظر استخدامه في حالات الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني. ونؤيد، في ذلك الصدد، المبادرة الفرنسية المكسيكية بشأن تلك المسألة علاوة على مدونة قواعد السلوك التي وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، الذي ينتمي إليه بلدي.

وتعلمنا التجربة أننا لن نحرز تقدما حقيقيا في المفاوضات إلا بعد أن نبذل جهدا أكبر لنكون مرنين، توخيا للصالح العام. وعندما نعتمد هذا النهج التوفيقي، سيتعين علينا أن نقدم تنازلات تخفف من مواقفنا. ومن ثم، سننتهي أخيرا بنظام أكثر انسجاما ومشروعية، ومتوازنا ويعود بالفائدة على الجميع. ونعتقد أن الوقت قد حان للعمل، بعد سنوات عديدة أمضيناها منغمسين في المداولات والمناقشات بشأن هذا الموضوع.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء. وفيما يلي بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إننا نقدر مشاركة رئيس الجمعية العامة في العملية ونرحب ترحيبا حارا بالسفيرين جنغا والخياري بصفتيهما الجديدتين كرئيسين مشاركين. ونتطلع إلى التعاون الوثيق معهما. كما

نعرب عن امتناننا للرئيسة السابقة، السفيرة لوكاس، على ما بذلته من جهود من أجل إيجاد عناصر تقارب، وهو النهج الصحيح في محاولة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الهامة.

إن الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن واضحة. وإذ ظللنا نحن الدبلوماسيون نناقش هذه المسألة طوال العقود القليلة الماضية، فإن تقاعس المجلس ظل يتسبب في فقدان الأرواح البشرية. ذلك هو الواقع المزعج الذي نغفله أحيانا عند تركيزنا على التفاصيل التقنية.

والعضوية الدائمة وحق النقض هما هدفا الإصلاح الواضحان. ولذا يصعب فهم السبب وراء سعي الدول الأعضاء إلى توطيد العضوية الدائمة وآلية حق النقض، بدلا من تصحيح الحالة. إن زيادة عدد الأعضاء الدائمين ونسبة الذين يتمتعون بحق النقض مقابل الذين لا يتمتعون به سيؤدي ببساطة إلى نقل الأمور إلى الأسوأ. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا لا نعرف كيف يمكن لضم أعضاء دائمين جدد أو زيادة من يتمتعون بحق النقض أن يعزز مساءلة المجلس. وبالمثل، فإننا لا نعرف ما هي الآلية التي سيتم استخدامها لتقييم أداء تلك البلدان بعد أن تصبح أعضاء في المجلس.

إننا ندعو إلى إصلاح مجد ومبدئي من شأنه إنشاء مجلس أكثر ديمقراطية وتمثيلا وفعالية وشفافية، وقبل كل شيء، خاضع للمساءلة. ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق زيادة عدد الأعضاء المنتخبين في المجلس. وبالنسبة لمن يتطلعون إلى خدمة أطول في صون السلم والأمن الدوليين، فإننا في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء نقترح مقاعد بمدة عضوية أطول مع إمكانية إعادة الانتخاب. ويسرنا أن نرى تزايد الدعم للنهج الوسيط بوصفه حلا توفيقيا.

ومن الناحية المثالية، ينبغي إلغاء حق النقض. فلا يوجد أي تفسير مبرر لأن يتمتع بعض أعضاء المجلس بهذا الحق ولا يتمتع به غيرهم. وفي ذلك الصدد، فإننا نؤيد المبادرات الرامية إلى الحد من استخدام التصويت السلبي في حالات ارتكاب الفظائع الجماعية. ولا بد من المزيد من التمثيل العادل للمجموعات الإقليمية ونظام تناوب عادل، بما في ذلك تعزيز إتاحة الفرص للفئات الممثلة تمثيلا ناقصا، من أجل إصلاح المجلس. ولا تقل مسائل أساليب العمل والعلاقة مع الجمعية العامة أهمية، لأنها تحدد الديناميات اليومية للمنظومة.

إن إصلاح مجلس الأمن مسألة ذات أهمية عالمية ينبغي أن تتجاوز، بطبيعة الحال، التطلعات الوطنية والمصالح الفردية لأي دولة. وغني عن القول أن مسألة لها تأثير مباشر على حياة الأجيال الحالية والمقبلة تتطلب حلا وسطا وعملية توافقية.

السيد كاماو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يولي وفد بلدي أهمية كبيرة للبند ١٢٢ من جدول الأعمال، ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس“.

أبدأ بالإشادة بالرئيس على تفانيه والتزامه بالمضي قدما بالمفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأهنئ السفير أيون جنغا، الممثل الدائم لرومانيا والسفير محمد خالد الخياري، الممثل الدائم لتونس، على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأؤكد للرئيسين المشاركين دعم وفد بلدي وتعاونه.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل سيراليون بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تأييدا تاما.

وتؤكد كينيا من جديد دعمها الكامل للموقف الأفريقي الموحد ومطالب أفريقيا المشروعة والتزامها به، على النحو المجسد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. ويؤيد وفد بلدي كذلك بيان مجموعة الدول الأفريقية ويسلم بأنه تناول بشكل شامل القضايا الموضوعية بشأن إصلاح مجلس الأمن التي تمثل أكبر شواغل أفريقيا وكامل الدول الأعضاء في الأمم

المتحدة بصفة عامة. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة، توخيا للإيجاز ولتجنب التكرار، للإدلاء ببعض الملاحظات.

أولا وقبل كل شيء، أعتقد أنني أتكلم باسم العديد من الدول الأفريقية والدول الأعضاء كافة التي تعتقد بأنه يجب إصلاح منظومة الأمم المتحدة بأسرها لكي تتكيف مع الواقع العالمي المتغير وتعزيز فعاليتها في التصدي للتهديدات الحالية والناشئة والمقبلة. إن جعل الأمم المتحدة تفي بالغرض المنشود وقادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، الآن، مسألة ذات أهمية عاجلة.

ثانيا، يجسد مجلس الأمن هيكلا لا يتوافق مع حقائق العالم الجغرافية السياسية والحالية، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. فهو متخلف وقديم، وغير صالح للغرض المتمثل في تعزيز واستدامة السلام والأمن في عالمنا. إن الوضع الراهن خطير؛ فهو يقوض السلام ويتسبب في الموت ويطيل المعاناة.

ثالثا، إن الحجم الصغير للمجلس بطبيعته الحصرية وطابعه المختل يستند إلى الجغرافيا السياسية وتحيزات منتصف القرن العشرين. ولا تساير علاقته مع الجمعية العامة، وأساليب عمله وطبيعته غير الديمقراطية تحديات ومطالب اليوم.

رابعا، تعتقد كينيا أن من المهم للأمم المتحدة أن تلبي المعايير المعاصرة للحضارة الحديثة وحقوق الإنسان، بما في ذلك الشرعية المستندة إلى المساءلة وإجراءات صنع القرار الديمقراطية والتمثيل. والتحدي الأساسي لمجلس الأمن هو أن بعض مناطق العالم لا تحظى بتمثيل كاف أو فعال في المجلس، ولذلك فإن جزءا كبيرا من قاعدة الأمم المتحدة غير ممثل وصوته غير مسموع في إدارة الشؤون العالمية.

هذه هي الوصفة المسؤولة عن الجمود والخلل في مجلس الأمن.

إن وفد بلدي على اقتناع بأن من المحتم أن يتم إصلاح المجلس لتمكينه من تلبية المعايير المعاصرة ومطالب القرن الحادي والعشرين. ومن غير المقبول ألا يكون لأفريقيا صوت مقرر في المجلس، وهي التي يتركز جزء كبير من جدول الأعمال الأمني للأمم المتحدة عليها، وهي أيضاً محور تركيز عمل كثير من موظفي الأمم المتحدة لبناء السلام وحفظ السلام.

ولذلك، يتعين علينا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، أن نكفل على نحو جماعي أن تمضي عملية إصلاح مجلس الأمن قدماً بشأن المسائل الرئيسية الخمس المحددة في المقرر ٥٥٧/٦٢، الذي يؤيده الاتحاد الأفريقي والحكومة الكينية. ونعتقد أن التقدم المبين في المقرر ٥٦٠/٦٩ يوفر أساساً قيّماً لجهودنا الجماعية الرامية إلى العمل من أجل الإصلاح الشامل لمجلس الأمن من خلال مفاوضات تستند إلى نص.

وأخيراً، يتطلع وفد بلدي إلى الانخراط في مفاوضات مفتوحة وشفافة، يملك فيها جميع الأعضاء أصواتاً متكافئة. ويجب أن نبني على ذلك كجزء من جهودنا الرامية إلى جعل الأمم المتحدة أداة أكثر كفاءة وفعالية في خدمة جميع شعوب العالم. ولن يتحقق أي إصلاح حقيقي لمنظومة الأمم المتحدة الجماعية من دون إصلاح مجلس الأمن.

السيد إنغوانيز (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الممثل الدائم لإيطاليا، السيد سيباستيانو كاردي، الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، والعديد من المتكلمين الآخرين في الإعراب عن تقديري وامتناني للرئيس على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأنا متأكد من أن القيادة الجديدة للجمعية العامة ستولي هذا البند الهام في جدول أعمال الجمعية العامة الاعتبار الواجب، وأنه سيتلقى زخماً جديداً. وقد شهدنا بالفعل دليلاً على العزم والحماسة للمضي قدماً بشأن هذه المسألة في تعيين الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية،

السفير محمد خالد الخياري، الممثل الدائم لتونس، والسفير يون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا، اللذين نعرب لهما عن تهانينا ودعمنا الكامل في مهمتهما الحساسة.

لا يزال مجلس الأمن مصدراً هاماً من مصادر الشرعية للعمل الدولي. ومع ذلك، ورغم التغييرات السياسية، وتطوّر النظم الدولية والإقليمية، والأحداث المأساوية على الساحة الأمنية الدولية، وتوطيد التحديات العالمية، فقد ظل تكوين مجلس الأمن دون تغيير منذ عام ١٩٦٥. ونتفق جميعاً على أن مجلس الأمن اليوم لا يمثّل تمثيلاً صادقاً النظام العالمي الجديد للقرن الحادي والعشرين. وهناك البعض، إن لم يكونوا كثرة، ممن يشككون في الفترة التي ستستمر فيها مشروعية المجلس إذا لم يجسّد تكوينه حقائق اليوم. وهذا يبرز مسألة ملحة – إيجاد سبيل لتمرير مسألة الإصلاح المعقدة والمتعددة الأوجه.

وما فتئت مالطة تؤمن بأن علّة تأسيس مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، التي نحن جزء منها، تقوم على أساس الاقتناع بأنه يصعب التوفيق بين المواقف المختلفة للبلدان، وبالتالي لا بد من نهج توافقي لإجراء إصلاح مبكر. وإن مالطة على اقتناع بأن هناك حاجة إلى نهج عملي وبأن الأسرة الأممية بأكملها ستستفيد من التوافق وتقاسم مزايا حل يكون مقبولاً على أوسع نطاق ممكن من أعضاء الأمم المتحدة. كما تعتقد مالطة أن النهج التوافقي هو بطبيعته نهج مرن وقابل للتكيف.

وتتفق اليوم جميع الدول تقريباً على أن هناك حاجة إلى الإصلاح. وكيفية الإصلاح هي، بطبيعة الحال، الأمر البعيد المنال. وفي رأينا، فالاقتراح المفيد للإصلاح هو الذي يسعى إلى تعزيز السمات الديمقراطية والوظيفية والتمثيلية والفعالة للمنظمة، مع التحلي بالواقعية إزاء القيود والحدود التي واجهتها هذه العملية الحكومية الدولية على مدى العقدين الماضيين. وإننا من هذا المنطلق نجادل من أجل التغيير حيثما أمكن التغيير.

وتمشياً مع هذا الفكر، ترى مالطة أن مفتاح كسر الجمود في المأزق الحالي يكمن في التوسع حيثما كان ذلك ممكناً. ونعتقد أن أكثر صيغة ممكنة للإصلاح هي التي تركز على توسيع المقاعد غير الدائمة للمجلس – أولاً، عن طريق زيادة العدد الحالي من المقاعد غير الدائمة، وثانياً، بإنشاء فئة جديدة من المقاعد غير الدائمة الأطول أجلاً مع إمكانية إعادة الانتخاب مباشرة. وبهذه الطريقة سيكون لتلك الدول الراغبة في تقديم مساهمة أكبر في عمل المجلس الحق في دخول الانتخابات للتنافس على مقعد طويل الأجل مع تهيئة حيز أكبر للدول الأخرى للمشاركة في المجموعات الإقليمية لكل منها.

تواجه مناقشة اليوم عدداً من الأسئلة أقل بكثير حول ما إذا كان الإصلاح ضرورياً. فهي تُركّز بالأحرى على نوع الإصلاح الممكن. وبما أننا انتقلنا من موقف التشكيك في الإصلاح إلى قبول الحاجة إليه، فإن مالطة تؤمن بأن الوقت قد حان الآن لاتخاذ الخطوة التالية – الانتقال من القبول بأن الإصلاح أمر لا مفر منه إلى تحديد نوع الإصلاح الذي يمكن تحقيقه واقعياً. وفي القيام بذلك، هنالك حاجة إلى زيادة فهم ما هو على المحك ورغبة أكبر في الاستماع إلى جميع الآراء. وأود أن أقول إن ما تمس الحاجة إليه هو مزيد من الشجاعة – الشجاعة على مواجهة الحقيقة بأن الوضع الراهن لم يعد خياراً. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإن مالطة على استعداد لمواصلة التعاون مع الرئيس ومع الرئيسين المشاركين الجديدين ومع جميع أعضاء الأمم المتحدة في البحث عن نموذج إصلاح يحظى بتأييد أوسع توافق ممكن في الآراء.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئة السفير يون جينغا ممثل رومانيا والسفير محمد خالد الخياري ممثل تونس على تعيينهما لقيادة عمل المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأؤكد لهما دعم وفد بلدي.

نبدأ اليوم الجولة الثالثة عشرة للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. والواقع الصارخ هو أننا ما فتئنا نتكلم عن إصلاح مجلس الأمن لأكثر من عقد بدون إحراز أي تقدم. ولذلك، فإننا نحتاج إلى أن نسأل بعض الأسئلة الصعبة: هل نحن جادون بشأن عملية المفاوضات الحكومية الدولية أو بشأن إصلاح مجلس الأمن؟ وهل أصبحت عملية التفاوض ممارسة لا طائل من ورائها – ممارسة أصبحت مع مرور الوقت غاية في حد ذاتها؟

وإذا كانت هذه مجرد طقوس دون أي نتائج، فما هي الفائدة الحقيقية للعملية؟ وبعد عقد من الزمن، هل أصبحت المفاوضات الحكومية الدولية جزءا لا يتجزأ من مشهد الوضع الراهن، أم أنها أداة لتغيير الوضع الراهن؟

أترك تلك الأسئلة لكي تفكر فيها الدول الأعضاء. وهناك سؤال أكثر أهمية يحتاج إلى إجابة، إن لم يكن علنا فعلى الأقل بشكل سري. هل الأعضاء الدائمون حريصون حقاً على إصلاح مجلس الأمن بأي شكل من الأشكال؟ وما من أحد هنا على درجة من السذاجة بما يكفي للاعتقاد بأن الأعضاء الدائمين الخمسة، بوصفهم ذوي امتيازات من الوضع الراهن، سوف يصبحون أنصارا متحمسين لإصلاح مجلس الأمن. ومع ذلك، ما هي بالضبط عناصر الإصلاح التي سيكون الأعضاء الدائمون الخمسة مستعدين للقبول بها ؟ هل يريد الأعضاء الدائمون الخمسة من عملية المفاوضات الحكومية الدولية تحقيق أي نتائج؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو نوع تلك النتائج؟ وما هو نوع الجدول الزمني الذي يتبادر إلى أذهانهم؟ سنحتاج إلى مزيد من الوضوح بشأن مواقف الدول الخمس الأعضاء بغية إحراز تقدم في المفاوضات الحكومية الدولية.

ولا يمكننا أن نستمر في عملنا بطريقة إبقاء الأمور على حالها. لقد تغير العالم كثيرا منذ أن أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. إن الأمم المتحدة تواجه الآن تحديات مستعصية أكثر من أي وقت مضى في سبيل تحقيق السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، فمجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، لا يزال غارقا في الشلل. إنه غير قادر على التعامل مع حالتي الصراع الحقيقيتين في سورية واليمن، على حساب الكثير من الأرواح البريئة.

فقبل شهر تحديدا، شهد العالم عرضا غير عادي من حالات استخدام حق النقض ومعارضة تلك الحالات في مجلس الأمن بخصوص المسألة السورية. وإذا كان هناك أي دليل على الحاجة إلى الإصلاحات العاجلة اللازمة في مجلس الأمن، فتلك الجلسة التي انعقدت قبل شهر قدمت مبررات قوية لذلك. وإذا كان مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمون، غير قادرين على تولي زمام الأمور لحل المسائل الملحة اليوم، فإن مبررات إجراء الإصلاح قد أصبحت أقوى وليس أضعف. وإذا أريد للدول الخمس الدائمة العضوية أن تستخدم مجلس الأمن كمنبر لتحقيق مصالحها الخاصة أو الدفع باتجاه مخططاتها المفضلة، فستتهكم الدول الأعضاء على دور المجلس. وفي نهاية المطاف، فإن الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن ترتبط بالحاجة إلى الحفاظ على مصداقية الأمم المتحدة، ومصداقية مجلس الأمن، وقبل كل شيء، مصداقية الأعضاء الدائمين في المجلس. ولذلك، من المهم للغاية أن تحقق المفاوضات الحكومية الدولية نتائج تعزز فعالية مجلس الأمن ومساءلته وشفافيته وشموله للجميع.

ووفد بلدي مستعد للمشاركة بصورة بناءة، ونحن ملتزمون بإحراز تقدم حقيقي في المفاوضات الحكومية الدولية. أود أن أقدم ملخصا موجزا لموقف سنغافورة بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن. نحن نؤيد توسيع كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة من أجل جعل المجلس أكثر تمثيلا وشمولا للجميع. ولكننا نعتقد أيضا أن أي إصلاح لمجلس الأمن يجب أن يتجاوز مجرد زيادة عدد المقاعد. وينبغي للإصلاح أن يجعل المجلس أكثر خضوعا للمساءلة، وشفافية وشمولا للجميع، وليس فقط

للدول الطامحة إلى الحصول على العضوية الدائمة. وهذه مسألة مهمة بالنسبة للعديد من الدول الصغيرة، لأننا لا نملك الكثير من الفرص للعمل كأعضاء في مجلس الأمن.

لذلك، فإننا نعلق أهمية كبيرة على تحسين أساليب عمل المجلس. وقد قدمنا عددا من المقترحات العملية من أجل تعزيز شفافية مجلس الأمن وخضوعه للمساءلة. وتجدر الإشارة إلى أننا انضممنا إلى العديد من البلدان في دعم الحد من استخدام حق النقض من جانب الدول الخمس الدائمة العضوية. إننا لا نؤيد توسيع حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد، كما أننا لا نعتقد مزيدا من مستخدمي حق النقض سيعزز فعالية المجلس في التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن. نأمل أن تنظر عملية المفاوضات الحكومية الدولية الثالثة عشرة في هذه المقترحات عندما تستأنف أعمالها في وقت لاحق من هذا العام.

وإذ نبدأ بجولة جديدة من المفاوضات، أود أن أدلي ببعض النقاط العامة.

أولا، نحن بحاجة إلى إضفاء المزيد من الإلحاحية على عملنا. ويجب على المفاوضات الحكومية الدولية أن تناقش على وجه الخصوص الأمر الواضح جدا وأن تعالج استخدام حق النقض. وإذا أخفقنا في ذلك، فسوف نجعل عمل المفاوضات يفقد أهميته. تؤيد سنغافورة المبادرة الفرنسية – المكسيكية التي تدعو الدول الخمس الدائمة العضوية إلى عدم استخدام حق النقض طوعا وبصورة جماعية في حالات الفظائع الجماعية المعترف بها. ونؤيد أيضا مبادرة فريق المساءلة والاتساق والشفافية بشأن مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب. ونحن نرحب بكون أن دولتين من الدول الخمس الدائمة العضوية تؤيدان مبادرة فريق المساءلة والاتساق والشفافية الداعية إلى تقييد استخدام حق النقض في ظروف معينة. ونعتقد أن القيادة بشأن هذه المسألة المحددة أمر جدير بالثناء. ومن الواضح أن هناك زخما متزايدا وإلحاحية متنامية من أجل الحد من استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. يجب أن تدرك المفاوضات الحكومية الدولية هذا الاتجاه، وأن تركز اهتمامها على المسألة الهامة بغية إحراز تقدم ملموس. كما نرحب بإنشاء مجموعة الأصدقاء المعنية بإصلاح مجلس الأمن، التي نلاحظ أنها تشمل مشاركة دولتين من الدول الخمس الدائمة العضوية.

ثانيا، هناك الكثير من العمل الذي تم إنجازه بالفعل في عملية المفاوضات الحكومية الدولية. وينبغي ألا نبدأ من الصفر بل أن نستفيد من النجاحات السابقة والعمل الجيد الذي تم القيام به. ولدينا وثيقة إطارية مفيدة كان قد عممها رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، في تموز/يوليه ٢٠١٥. نحن بحاجة إلى البناء على تلك الوثيقة الإطارية وإيجاد أرضية مشتركة بشأن كل من المسائل الرئيسية الخمس. وتم إحراز بعض التقدم هذا العام تحت رئاسة سيلفي لوكا، ممثلة لكسمبرغ، التي أعدت عناصر التقارب بشأن مسألتين من المسائل الرئيسية الخمس. نحن بحاجة إلى مواصلة تحديد عناصر التقارب المماثلة بشأن المسائل الرئيسية الثلاث الأخرى. وكما ذكرت من قبل، يبدو أن هناك دعما متزايدا للحد من استخدام حق النقض، ونأمل أن تتمكن المفاوضات الحكومية الدولية من إحراز تقدم بشأن هذه المسألة الهامة.

ثالثا، نحن بحاجة إلى تحديد أولويات عملنا، وأن نحاول تحديد المجالات السريعة للتنفيذ. وحتى ونحن نحاول تحديد مجالات التقارب في المجالات المعلقة الثلاث الأخرى، ينبغي لنا أن ننظر مرة أخرى في ورقة عناصر التقارب، وأن نعمل على تحديد الخطوات العملية التي يمكن أن نتخذها الآن، دون أي تعديلات على ميثاق الأمم المتحدة، من أجل تحسين ممارسات المجلس الحالية. إن عملية المفاوضات الحكومية الدولية يمكن، بل يجب، أن تحرز تقدما في المجالات حيث يوجد تأييد قوي من أعضاء الأمم المتحدة.

ويمثل تعيين رئيسين مشاركين بداية جيدة. وهو يبين استعدادنا للتفكير خارج الإطار التقليدي، وتجريب نهج جديدة. ونأمل، بالتعاون مع الرئيسين المشاركين، أن نتمكن من مضاعفة جهودنا الرامية إلى إحراز تقدم. لقد حدد الرئيس مسار العملية المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة الحادية والسبعين. وسيعمل وفد بلدي مع الرئيس والرئيسين المشاركين على تحقيق نتيجة جيدة.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أعدكم بأنني سأتوخى الإيجاز قدر الإمكان. اسمحوا لي أولا أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة. أود أن أهنئ السفير إيون جينغا، ممثل رومانيا، والسفير خالد الخياري، ممثل تونس، على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية في الدورة الحادية والسبعين. ويؤكد وفد بلدي لهما دعمه ومشاركته البناءة. كما نعرب عن امتناننا للسفيرة لوكا، ممثلة لكسمبرغ، على ترؤس المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة السابقة.

وكما أبرزت مجددا المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن مؤخرا بشأن البعثات السياسية الخاصة (انظر S/PV.7802)، فإن الأمم المتحدة تواجه تحديات كبيرة بسبب تدهور البيئة العالمية الناجم عن زيادة عدد الحروب الأهلية منذ عام ٢٠٠٨ والنزاعات العديدة التي لم تحل. ويجري التشكيك على نطاق واسع في قدرة ومصداقية مجلس الأمن، الذي لا يستطيع الاضطلاع بشكل فعال بدوره بموجب الميثاق. وتشكل فلسطين وسورية حالتين تسبب فيهما استمرار عدم اتخاذ المجلس لإجراءات قائمة على المبادئ والشقاق بين أعضائه في تفاقم ظروف البشر وفي جعل النزاعين أكثر استعصاء على الحل.

وإندونيسيا تدعو إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن، بما يجعله أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة وديمقراطية وتمثيلا لحقائق العالم المعاصر وتعدديته. ولا تنجح المنظمات إلا عندما تظل وفية لأهدافها وولاياتها الأساسية، وإلا عندما تكون قادرة على تلبية المتطلبات المنتظرة منها. ولذلك، من المنطقي أن نتمعن في مدى فعالية هيكل مجلس الأمن إذا كان ذلك يؤثر على طريقة تنظيم أعمال المجلس ولمعرفة ما إذا كانت هناك مشاكل تحول دون اضطلاعه بالولاية المناطة به بموجب الميثاق ووفائه بالمثل العليا للأمم المتحدة. ومن العقبات الواضحة الاستخدام التعسفي لحق النقض الذي جعل المجلس عاجزا في مناسبات عديدة للغاية في مواجهة الفظائع الجماعية. إن استخدام حق النقض يتعارض مع رغبات الأغلبية ويتنافى مع الديمقراطية.

ومع أن إندونيسيا تؤيد من حيث المبدأ إلغاء حق النقض في المجلس، فإنها ترحب، بالنظر إلى الواقع المترسخ حاليا، بأي خطوات تنظم بشكل صارم استخدام ذلك الحق. ونؤيد إنشاء آلية عملية لكفالة عدم استخدام حق النقض لتشويه قضايا الإنسانية والعدالة. ولذلك، تؤيد إندونيسيا المبادرة المتعلقة بالامتناع عن استخدام حق النقض في حالات الجرائم الواسعة النطاق، وكذلك مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ويجب على المجلس أن يدعم بشكل غير مشروط التمسك بالعدالة الدولية والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويمكن لامتيازات النخبة وتعزيز مصالح عدد قليل من الأعضاء بشكل تعسفي تقويض مبدأ اتخاذ القرارات جماعيا، اللازم لحل النزاعات بشكل عادل وعلى نحو متسق ومستدام. ولذلك، يجب أن تنظم المبادئ الديمقراطية والممارسات الفعالة عضوية المجلس. وعلى المدى البعيد، تأمل إندونيسيا في ألا يكون هناك تفرقة في عضوية المجلس وفي زوال الانقسام بين فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في نهاية المطاف.

ونعتقد أيضا أنه لا بد من منح البلدان النامية، ولا سيما الدول الناشئة التي تظهر تفوقا في مجالات الديمقراطية والمسائل الاقتصادية والتنمية والسلام والأمن – وخاصة الدول التي تساهم بقوات في عمليات حفظ السلام– المزيد من المسؤولية في المجلس بوصفها عناصر فاعلة للمساعدة على تسوية النزاعات الجارية والتهديدات الناشئة. وستجلب تجاربها منظورات جديدة إلى عملية صنع القرار في المجلس، بينما تثري نوعية أساليب عمله وإجراءاته. ومن شأنها أيضا توسيع نطاق المشاركة في أعمال المجلس، وهو أمر حاسم الأهمية.

وهناك الكثير الذي يمكن أن تقدمه إندونيسيا في ضوء سجلها القوي على صعيد النهوض بالسلام والأمن الدوليين والتزامها بأن تكون من الدول الصانعة للسلام على نحو فعال في البيئة العالمية الحالية المضطربة، وبملامحها الفريدة بوصفها ثالث أكبر ديمقراطية وثامن أكبر اقتصاد على مستوى العالم استنادا إلى تعادل القوة الشرائية في عام ٢٠١٦، وبشعبها المتسامح والمتعدد الأديان. وبناء على ذلك، قدمت ترشيحها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، وتتطلع إلى أن تصبح عاملاً مساعدا أكثر فعالية لإحلال السلام والوئام الدوليين. وكبلد أثبت مسؤوليته العالمية تجاه الآخرين حيث يشارك في عمليات حفظ السلام منذ عام ١٩٥٧، فإن إندونيسيا مستعدة وراغبة في تحمل هذه المسؤولية الإضافية.

ونحن ندرك أن الآراء المتباينة والقوية لعدد من الدول بشأن فئتي العضوية الحاليتين تمثل أحد العوامل الرئيسية التي تحول دون إحراز تقدم بشأن الإصلاح. ولذلك، أعربنا عن دعمنا لاتباع نهج وسيط بشأن هذه المسألة، لأننا نعتقد أن النهج الوسيط يمكن أن يحظى بأوسع نطاق ممكن من القبول السياسي وأن يؤدي إلى حدوث تقدم. وفي ذلك الصدد، سيكون وفد بلدي على استعداد للنظر في جميع المقترحات المتعلقة بالنهج الوسيط بعقل منفتح.

ومن الأهمية الحيوية بمكان أن تصطبغ عملية الحوار بالحكمة السياسية والاحترام المتبادل لمحاولة إرساء المزيد من القواسم المشتركة. والدعم الواسع النطاق لاعتماد مدونة قواعد للمجلس بخصوص استخدام حق النقض ولتحسين أساليب عمل المجلس يجسد تكاتف البلدان ذات المواقف المختلفة. ويتعين الاستفادة من التقدم، وإن كان يبدو ضئيلا، لبناء تفاهم أكبر بشأن القضايا الخمس الرئيسية. ونؤكد من جديد أهمية المقرر ٥٥٧/٦٢ في تسليط الضوء على قضايا الإصلاح الرئيسية الخمس التي ينبغي لنا تناولها بشكل شامل، ونعتقد أنه لا يجب تبديد أي فرصة لتحقيق أي تقدم، حتى ولو كان ضئيلا. ويجب البدء فورا في عملية الإصلاح.

وستواصل إندونيسيا القيام بدورها بفعالية وستعمل مع جميع الوفود للمساعدة في تعزيز النُهج العملية لإصلاح المجلس بطريقة مجدية وعلى نحو يحظى بقبول سياسي على أوسع نطاق ممكن. إن هناك الكثير على المحك والإصلاح مطلوب، إن كان لمنظمتنا أن تحافظ على أهميتها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.